تركيا في أفريقيا

السعي نحو تحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية

العلاقات التركية – الصومالية

"نموذجاً" ٢٠١١- ٢٠١٧

د. شيرين مبارك فضل اللّه

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الدراسات الأفريقية العليا

جامعة القاهرة

تركيا في أفريقيا: السعي نحو تحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية العلاقات التركية – الصومالية " نموذجًا"2017 –2011

شيرين مبارك فضل الله
قسْم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر.
البريد الالكتروني : Shireen.mubarak@cu.edu.eg

ملخص البحث:

جاء الاهتمام التركي بالقارة الأفريقية، في الوقت الذي أصبحت فيه ساحة للتنافس الاقتصادي والتجاري العالمي، حيث سعت تركيا منذ الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية لتصبح فى قلب تفاعلات النظام الدولي، كفاعل رئيس ومركزي، وبرزت كدولة مهمة ولها دور مؤثر في الشرق الأوسط الكبير وما وراءه، وقد تأرجحت سياساتها مع توسع دورها، مما جعل سياستها الخارجية ذات دوائر وأبعاد متعددة ومتشابكة، وهي لا شك تلعب دورًا مهمًا في القرن الأفريقي، وفى القلب منه الصومال.

يمثل الانخراط التركي في الصومال أهم نتيجة لسياسة أنقرة فى الانفتاح على أفريقيا، والتي تم تفعيلها بشكل مكثف منذ عام ٢٠٠٥، وهدفت إلى تعزيز الوجود الدبلوماسي والتجاري التركي عبر القارة. تحتل الصومال موقعًا استراتيجيًا مهمًا فى محيطها الإقليمي والدولي، فهى تطل على ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية كبيرة، وتمتلك أطول ساحل بحري في أفريقيا، إضافة إلى موقعها في مركز طرق التجارة الرئيسية، التي تصل بين شرق آسيا والصين والهند وأوروبا، كما تعد الصومال أيضًا ممرًا مهمًا للطاقة في العالم، وتمتلك من الموارد ما يجعلها فرصة جذابة للاستثمار على المدى الطويل.

في أغسطس ٢٠١١، هبطت في مقديشو الطائرة التي تقل رئيس الوزراء أردوغان وعائلته ووفد كبير مؤلف من مختلف شرائح الدولة والمجتمع التركي. كانت هذه واحدة من أولى الرحلات الجوية الدولية المتجهة إلى

الصومال بعد فترة طويلة جدًا. قلبت هذه الرحلة مسار الأحداث في الصومال التي كانت في حالة اضطراب لفترة طويلة، مما أدى بدوره إلى أزمة إنسانية خطيرة، تزامنت مع الجفاف الشديد والمجاعة. في ذلك اليوم، ولدت شراكة جديدة من رماد الحرب الأهلية والكارثة الإنسانية.

الكلمات المفتاحية:

تركيا – القرن الأفريقي – الصومال– القوة الناعمة– العلاقات الدبلوماسية– المصالح الاقتصادية

Turkey in Africa The pursuit of strategic and economic interests Turkish relations -2011-2019 Somali 'as a model'

Sherine Mubarak Fadlallah
Department of Modern and Contemporary History, Graduate School of African Studies, Cairo University, Egypt.
E-mail :Shireen.mubarak@cu.edu.eg

Abstract

Turkey's involvement in Somalia is the most important result of Ankara's ambitious policy of openness to Africa, which appeared in 2005 and aimed to strengthen Turkey's diplomatic and commercial presence in Africa. Somalia occupies an important strategic location in its regional and international surroundings, as it overlooks waterways of great commercial and military importance, and has the longest sea coast in Africa, in addition to its location at the center of the main trade routes that link East Asia, China, India and Europe. Somalia is also a corridor. Important for energy in the world, as it possesses the resources, which makes it an attractive investment opportunity in the long term.

On August 19, 2011, the plane carrying Prime Minister Erdoğan, his family and a large delegation composed of the different segments of Turkish State and society landed in Mogadishu. This was one of the first international flights destined for Somalia after a very long interval. This flight turned the course of events in Somalia which had been in turmoil for so long with chronic instability and prolonged social strife creating, in turn, serious humanitarian crisis, coinciding with severe drought and famine. That day, a new partnership was born out of the ashes of civil war and humanitarian disaster.

KeyWords: Turkey - Horn of Africa - Somalia - Soft Power - Economic Interests.

مقدمـــــــة

تركيا من حيث الموقع والجغرافيا هي دولة تنتمي لآسيا وأوروبا، أما من حيث التاريخ والماضي الامبراطوري فهى ترنو إلى مناطق نفوذها القديم. نجد هذه الفكرة واضحة فى كتاب أحمد داود أوغلو الصادر عام ٢٠٠١، بعنوان: (فى العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية)، حيث أوضح أوغلو أنه لا يمكن أن تقصر تركيا جهودها الخارجية على مجالها الجغرافي الأوروبي أو الآسيوي فقط، بل يجب أن تعود إلى مجالات تمددها الامبراطوري القديم، في البلقان والعالم العربي وشرق أفريقيا. والواقع، أن المحور التاريخي والحضاري يعد مفتاحًا مهمًا من مفاتيح السياسة التركية فى أفريقيا، في إطار هذا التوجه سعت تركيا إلى تحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي، وأن تكون لها شراكات استراتيجية في هذه الدوائر الثلاث، كعمق استراتيجي يحقق لها توازنًا مع علاقاتها الخارجية الأخرى.

من ناحية أخرى، ظهرت تركيا بانتظام في نقاشات متجددة واتهامات حول النفوذ الأجنبي في المنطقة، وتم إثارة العديد من التكهنات حول دوافعها. وبينما تقدم أنقرة نفسها كقوة خيرية مدفوعة بسياسة خارجية، يقول خصومها إن تحركات رئيسها رجب طيب أردوغان في القرن الأفريقي تعكس مسعى السياسة التركية لإحياء مشروع العثمانيين الجدد. مما يضعنا أمام مجموعة من الأسئلة، وهي: هل لدى أنقرة مخططات كبيرة بشأن المنطقة، أم أن ما يقال حول طموحاتها مبالغ فيه؟ وهل تعمل تركيا مستقلة فى القرن الأفريقي، أم فى إطار كونها دولة عضو فى حلف شمال الأطلسي، وحليف للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل هي الوجه الإسلامي المقبول الذي تم الدفع به فى الصومال، بعد فشل كل الحلول الأخرى، لاستيعاب نشاط الجماعات المسلحة، وإحلال سلام وإسلام معتدل – كما يراه الغرب– فى الصومال، يحافظ على استقرار ممر العالم التجاري؟

في مواجهة هذا الأسئلة تحاول هذه الدراسة بيان المصالح التركية في أفريقيا، ورصد وتأصيل دور تركيا فى الصومال فى ضوء المصالح الاستراتيجية التركية فى القارة الأفريقية، ودراسة التصورات التى تحرك السياسة التركية فى المنطقة، من خلال استعراض وتحليل مسار العلاقات التركية – الصومالية، مع بيان دوافع تدخلها في الصومال، وختامًا، تقييم تجربة الوجود التركي فى الصومال، وموقف الحكومة والمجتمع وجماعات المعارضة الصومالية، على اختلافها وتمايزها من الوجود التركي في أرض ومياه الصومال.

تهدف هذه الدراسة لفهم حدود خطاب تركيا وممارستها الدبلوماسية الإنسانية – كما أعلنت بإصرار دومًا– فيما يتعلق ببناء السلام في الصومال. وقد حددت الباحثة الضابط الزمنى للبحث فى الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧. عام ٢٠١١، هو تاريخ زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للصومال، وما أعقب هذه الزيارة من دخول تركيا بقوة للصومال، أما تاريخ الانتهاء المحدد بعام ٢٠١٧، فهو العام الذي تم فيه افتتاح القاعدة العسكرية التركية فى الصومال، ومن ثم فإن الدراسة تركز على العلاقات التركية – الصومالية إبان تلك الفترة، وما صاحب ذلك من مرحلة تأسيس للعلاقات، والتغلغل التركى الناعم فى الصومال، بدءً بجهود الإغاثة والمساعدات، ومرورًا بتكريس وجود تركي فاعل فى كافة المجالات، وانتهاءً بإرساء دعائم صلبة لوجود طويل المدى فى الصومال من خلال القاعدة العسكرية التركية.

أولًا- مصالح تركيا فى أفريقيا.

١- المصالح الاقتصادية.

تأسس حزب العدالة والتنمية التركي عام ٢٠٠١، وحكم البلاد منذ فوزه بأغلبية كاسحة فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢[١]، بعد خمسة عشر شهرًا فقط من تأسيسه، مما جعله أول حكومة حزب واحد فى تركيا منذ أكثر من عقد [٢]. أطلق حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى السلطة حزمة متنوعة من الإصلاحات الداخلية [٣]، نتيجة لذلك شهد الاقتصاد التركي نموًا كبيرًا [٤]. أما فيما يخص السياسة الخارجية، منذ عام٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٠

(1)Tezcür, G. Murat, Historical and Contemporary Trends in the Turkish Political Party System, The AKP and Turkish Foreign Policy in the Middle East, Middle East Centre. Vol.5, 2016, p.9.

(2)Jenkins, Gareth H., Illusion's End: Erdoğan and Turkey's Coming Economic Chill, Institute for Security & Development Policy, June 20, 2018, https://isdp.eu/publication/illusions-end-erdogan-turkeys-coming-economic-chill/

(٣) قام حزب العدالة والتنمية بمجموعة من السياسات تلبي احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة الفقراء، مما شكل تغييرًا لافتًا فى أولويات الدولة، حيث بدأ رئيس الوزراء الجديد – آنذاك – رجب طيب أردوغان فى سن إصلاحات هيكلية، مثل السماح بمزيد من الديموقراطية، وتعزيز الرقابة المدنية علي قوات الأمن، وفرض سيطرة حازمة على الجيش، خاصة بعد عدة جولات من حملات التطهير التى قام بها لأتباع حركة "فتح الله جولن" بعد محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، إضافة إلى إعادة النظر فى أمن تركيا الخارجي، ورسم استراتيجية تركية خارجية.

Van Veen, Erwin& Yüksel Engin, Too big for its Boots: Turkish Foreign Policy towards the Middle East from 2002 to 2018, Clingendael, Netherlands Institute on International Relations, July 2018, p.7.

(٤) بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي التركي ٢.٢% عام ٢٠١٢، بعد معدلات نمو بلغت ٩.٢ و٨.٥٪ على التوالي في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وفى الربع الأخير من عام ٢٠١٣ توسع الناتج المحلي الإجمالي التركي بنسبة ٤.٤، مما أدى إلى نمو بنسبة ٤ في المائة للعام بأكمله، وبلغ حجم الاقتصاد التركي ٨٢٠ مليار دولار بالأسعار الجارية عام ٢٠١٣.

Presidency of the Repuplic of Turkey, Turkey's GDP growth rate hits 4 percent in 2013, APR02,2014.
https://www.invest.gov.tr/en/news/news-from-turkey

Yeldan, Erinc & Burcu Unuvar, An Assessment of the Turkish Economy in the AKP Era, Research and Policy on Turkey, January 2016, p. 12.

كانت السياسة الخارجية التركية قائمة على أساس التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتدور حول العبارة الشائعة "صفر مشاكل مع جيراننا". كانت القيادة التركية آنذاك فى مرحلة بناء القوة والاستقرار داخليًا، فى هذه المرحلة استطاع حزب العدالة والتنمية إنشاء جسر مؤقت بين الإسلام والديمقراطية والقومية، عبر هذا الجسر جذب الناخبين الإسلاميين والليبراليين واليمنيين [١].

كما استطاع تعزيز قبضته على الدولة مقابل الجيش، من خلال تكوين قاعدة شعبية عريضة، قوَّاها النمو الاقتصادي، الذي أدى إلى استقرار الليرة التركية، وخفض معدلات التضخم، وبالتالى أصبحت الشركات التركية الناجحة (والتي كان يشار إليها باسم نمور الأناضول) بحاجة إلى البحث عن المزيد من الأسواق الخارجية، مما عزز ثقة النظام فى أن يكون له سياسة خارجية أكثر قوة وحزمًا، وسرعان ما بدأت تركيا في إعادة تنظيم سياستها الخارجية بشكل يتناسب مع مصالحها الاقتصادية [٢].

بشكل عام حدثت طفرة كبيرة في العلاقات التركية – الأفريقية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، وخاصة في المجالات الاقتصادية. تمثلت أهداف تركيا الاقتصادية في أفريقيا في رفع مكانة تركيا من مجرد حليف تقليدي لدول شمال أفريقيا، إلى حليف نشط ولاعب قوي في اقتصاد دول أفريقيا جنوب الصحراء [٣]. كان الدافع وراء هذا التوجه الاقتصادي – جزئيًا – رفض

(1)Onis, Z., Conservative Globalism at the Crossroads: The Justice and Development Party and the Thorny Path to Democratic Consolidation in Turkey, Mediterranean Politics: 14 (1), 2007, p. 22.

(2)Van Veen, Erwin. Engin Yüksel, Op. Cit, p.8

(3)Enwere, Chigozie & Mesut Yilmaz, Turkey's Strategic Economic Relations with Africa: Trends and Challenges, Journal of Economics and Political Economy, Vol.1, Issue.2, December 2014, p.221

الاتحاد الأوروبي لمنح تركيا العضوية الكاملة فى الاتحاد [١] لذلك؛ رأت تركيا فى أفريقيا آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي، والتوسع فى أسواق طاقتها الاستيعابية غير محدودة. وفي ظل رؤية تركيا الجديدة بزعامة حزب العدالة والتنمية تم إعداد (استراتيجية تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأفريقية) في عام ٢٠٠٣ [٢].

كان النهج الاقتصادي الاستراتيجي لتركيا فيما يخص أفريقيا يهدف إلى صنع جسر فى علاقاتها بين دول شمال أفريقيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وتغيير النهج القديم الذي أعطى دول شمال أفريقيا أولوية اقتصادية عالية على دول أفريقيا جنوب الصحراء. سد هذه الفجوة أعطى تركيا نهجًا شاملاً في شراكة اقتصادية مع أفريقيا ككل بدلاً من التعامل مع القارة على أنها نطاقين. كان هذا النهج الشمولي الجديد أكثر إيجابية، وساعدت نتائجه في توسيع حدود تركيا الاقتصادية والاستثمارية بشكل أكثر فاعلية في أفريقيا. بناءً عليه، أعلنت تركيا عام ٢٠٠٥ بأنه (عام أفريقيا). كان عام 2008 عامًا فارقًا فى مسار العلاقات التركية– الأفريقية، حيث أعلن الاتحاد الأفريقي في دورته العاشرة أن تركيا شريك استراتيجي للقارة الأفريقية، وتم عقد مؤتمر التعاون التركي الأفريقي الأول في إسطنبول من نفس العام، بحضور تسعة وأربعون دولة أفريقية، وتضمن اجتماعات اقتصادية ثنائية مع اثنتين وأربعين دولة أفريقية، دشن ذلك المؤتمر عملية تعاون منظمة ومتنامية بين تركيا وأفريقيا [٣].

تشمل المصالح التركية الاقتصادية في أفريقيا: فتح الأسواق الأفريقية أمام الصادرات والاستثمارات التركية، وتوفير فرص العمل للأتراك، واكتساب

(1)Ozkan M, Turkey's opening to Africa, Journal of Modern African Studies, vol. 48, no. 4, 2010, p. 525.
(2)Enwere, Chigozie & Mesut Yilmaz, Op.cit, p.221
(3)Ibid, p.222

المزيد من ميادين العمل للشركات التركية[١]، إضافة إلى وفرة وتنوع المواد الخام في القارة، ورخص تكلفة الأيدى العاملة، حيث تتمتع أفريقيا بالمؤهلات المناسبة التي يمكن أن تساهم في سد الاحتياجات التركية من المواد الخام، إذ تمتلك القارة ما يزيد عن عشرة في المائة من احتياطي البترول العالمي، و 7.5% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، كما تزخر بالفلزات والمعادن التي يتزايد الطلب عليها [٢].

فضلاً عن أن القارة الأفريقية تمتلك إمكانيات جاذبة للشراكة الاقتصادية، سواء على مستوى التبادل التجاري أو على صعيد التدفق الاستثماري، في ظل اتساع السوق الأفريقية الهائل، وتزايد معدلات القوة الشرائية [٣]. من ناحية أخرى حققت العديد من دول القارة الأفريقية نجاحًا اقتصاديًا ملموسًا، وشهد اقتصادها نموًا كبيرًا، مما انعكس على ما تحققه القارة من معدلات نمو سريع [٤]، حيث نما معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي للقارة بنسبة 4.5 % منذ عام2000 ، وبالمثل حققت القارة نموًا مماثلًا في

(1)Enwere, Chigozie & Mesut Yilmaz, Op.cit, p.222

(2)Roxburgh, et. al. Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies, McKinseyGlobal Institute, June 2010, pp. 39–46. Ernst & Young, Global Limited Natural Gaz in Africa: the Frontiers of the Golden Age, 2012, p. 6

(٣) إن وضع تصور للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وأفريقيا في ظل النظام العالمي الجديد، مستوحى من قيم وآفاق العولمة التي يُنظر إليها على أنها أعلى قمة فى هرم الرأسمالية، وتؤدي إلى عملية التكامل العالمي للاقتصاد والسياسة، وتهدف إلى تعزيز التجارة الحرة، واقتصاد السوق الحر، والتدفق الحر لرأس المال، وتقليص دور الدولة فى تحفيز الأنشطة الاقتصادية. أضف إلى ما سبق بعض العوامل المهمة الأخرى التي تبرز أهمية علاقات تركيا الاقتصادية مع أفريقيا فى ظل النظام العالمي الجديد، كالضغوط المستمرة على الحكومة لدعم أداء الشركات، وتوفير فرص العمل.

Enwere, Chigozie & Mesut Yilmaz, Op. Cit, p.222

(4) Brown, David E., Hidden Dragon, Croucbing Lion, Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2012, p. 23

نسبة الاستثمارات الخارجية المباشرة حيث زادت قيمة الاستثمارات من تسعة مليار دولار سنوياً عام 2000 إلى 62 مليار عام ٢٠٠٨[١] وكدولة قوية صاعدة، وجدت تركيا في القارة الأفريقية بدولها البالغ عددها أربعة وخمسون دولة، وشعوبها التى تخطت المليار نسمة، سوقًا بكرًا، يميزه اتساعه الضخم، وتنوعه، وثروته البشرية [٢].

شهدت تجارة تركيا مع أفريقيا ارتفاعًا ملحوظًا. بلغ حجم التجارة مع أفريقيا جنوب الصحراء ٧٤٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، وثلاثة بليون دولار عام ٢٠٠٥، و5.5 بليون عام ٢٠٠٨، ووصلت 7.5 بليون عام ٢٠١١. بالمثل، بلغ حجم التجارة الخارجية لتركيا مع القارة الأفريقية ككل ٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، ١٥.٨٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ١٤.١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ ، ١٧.١ مليار دولار في عام ٢٠١١، وفى عام ٢٠١٢ تجاوز ١٧ مليار، وفى عام ٢٠١٧ بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا 18.8 مليار دولار بزيادة 12٪ عن العام السابق [٣].

وبحسب إحصائيات تركية رسمية، فإن الشركات التركية تعاقدت على1150 مشروع بنهاية عام 2015، بحجم أعمال 55 بليون دولار، وفي عام 2015 استحوذت تركيا على 2.4٪ من حجم التجارة الأفريقية بينما ارتفعت حصة القارة الأفريقية من التجارة التركية إلى 8.7٪، كما بلغ حجم المساعدات التنموية التركية للقارة 3.3 بليون دولار (بحسب إحصاء 2014). اتجهت الشركات التركية للاستثمار في البنى التحتية، من طرق، وجسور،

(1) Roxburgh, et. Al, Op. Cit, p. 3
(2)Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey- Africa Relations, http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa.
(3)Enwere, Chigozie & Mesut Yilmaz, Op. Cit, p.222

وأنفاق، وتطوير سكك حديدية، بشكل يجعل الدول الأفريقية لا تستطيع مستقبلًا أن تتخلى أو تضحي بهذه المصالح بعيدة المدى، شديدة الأهمية [١].

تميزت السياسة التركية الاقتصادية عن منافسيها في أفريقيا بفارقين جوهريين: أولًا، أن المساعدات أو العقود التركية لا تأتي مرتبطة باشتراطات تضغط على الطرف الأفريقي أو تحاول استنزاف موارده الطبيعية بشكل مباشر، كالمشروع الصيني المتمثل في القروض مقابل النفط، أو كالعقود الهندية التي تشترط شراء البضائع الهندية، أو قوى أخرى، مثل البريكس BRICS، التى تركز على الاستيراد والسيطرة على الموارد الطبيعية في أفريقيا[٢]، أو الولايات المتحدة التى تستخدم كلاً من الأساليب الدبلوماسية والعسكرية لتأمين الوصول إلى موارد أفريقيا الوفيرة [٣].

ثانيًا، أصبح "الانفتاح" على أفريقيا الذي انطلق عام ٢٠٠٢ (سياسة دولة)، وسعت تركيا للتأكيد بشكل مستمر على أن هدفها تنمية اقتصادها من خلال مشروعات مشتركة، دون الإضرار بالطرف الأفريقي، وأنها لم تذهب إلى أفريقيا لأخذ الذهب والموارد الطبيعية كما فعل الغربيون في الماضي، ولكنها ذهبت لبناء شراكة اقتصادية متينة ومستدامة على أساس المنافع المتبادلة. كان هذا بلا شك محفز كبير للدول الأفريقية التي اعتادت على السلوك الغربي الذي ينقض على مواردها الطبيعية من أجل استثمارها خارج

(1)Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey- Africa Relations, http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa.

(٢) أنشئ تجمع بريكس عام ٢٠١١ ويضم بعضويته خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته.

Habiyaremye, A & T. Oguzlu "Engagement with Africa : Making Sense of Turkey's Approach in the Context of Growing East-West Rivalry", Uluslararasi Iliskiler, 1(41), 2014, P. 65-85.

(3)Habiyaremye, A, Afrika'nin Dogal Kaynaklari ve SinoAmerikan Jeostrateji Rekabeti. Ortadogu Analiz, 4(46), 2012, P.41

أفريقيا، وهي السياسات الغربية التى لا ترى الدول الأفريقية خارج إطار مستعمرات للنهب، والتبعية الاقتصادية [١].

وقد تم تسليط الضوء على مكانة تركيا المتصاعدة في أفريقيا في تقرير (آفاق الاقتصاد الأفريقي)، الصادر عام ٢٠١١ عن بنك التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أكد التقرير أن تركيا هي أحد اللاعبين الرئيسيين الجدد في أفريقيا. وبهذا المعنى، تم تقييم التعاون الإنمائي باعتباره ركيزة أساسية لعلاقة تركيا بأفريقيا [٢]، ذكر التقرير أيضًا أن وكالة التعاون والتنسيق التركية Turkish Cooperation and Coordination Agency (TIKA) [٣]، بمكاتبها القطرية البالغ عددها ٢٢ مكتب تعمل على تطوير مشروعات تشمل مختلف دول القارة الأفريقية [٤].

---

(1) Tepecikliogu, Elem Eyrice, Economic Relations between Turkkey and Africa; Challenges and Prospects, AFE Babalola University; J. of SUST. DEV.LAW& Policy, vol.8;1, 2017, p.2.

(2)African Economic Outlook, Special theme: Africa and its Emerging Partners, African Development Bank, 2011, p.104

(٣) **وكالة التعاون والتنسيق التركية** (تيكا): بعد تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩١ أعلنت العديد من الدول إستقلالها في وسط آسيا والقوقاز. وكانت تركيا أول الدول التي اعترفت بهذه الجمهوريات، في البداية قدمت تركيا مساعدات عينية، ثم مشروعات طويلة الأجل الى أن تحولت مع الوقت الى جهود تعاونية تنموية. فظهرت الحاجة الى منظمة تقوم بتنسيق وتطبيق أولويات السياسة الخارجية والأنشطة التي ستتم في المنطقة، فتم تأسيس وكالة التعاون والتسيق التركية (تيكا) عام ١٩٩٢ لهذا الغرض. ومع ترسخ مفهوم السياسة الفاعلة في السياسة الخارجية التركية أصبحت (تيكا) أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية التركية في العديد من الدول والمناطق وعلى رأسها الدول التي تشترك مع تركيا في القيم والثقافة. رفعت تركيا من حجم مساعداتها التنموية في عام ٢٠٠٢ من ٨٥ مليون دولار أمريكي إلى ٣ مليار و٩١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ومن ثم الى ٨.٧ مليار دولار في سنة ٢٠١٧ . المصدر: وزارة الثقافة والسياحة التركية، رئاسة الوكالة الترمية للتعاون والتنسيق، تيكا TIKA. https://www.tika.gov.tr/ar/

(4)African Economic Outlook, Special theme: Africa and its Emerging Partners, African Development Bank, 2011, p.104

٢- المصالح السياسية.

لعقود طويلة منذ إنشاء الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، ركزت الحكومات التركية المتعاقبة على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العالم الغربي، خلال هذه الفترة كان التحالف مع الدول الغربية يعتبر إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التركية [١]. لم تكن أفريقيا على قائمة أولويات تركيا، حيث اتّسمت العلاقات مع أفريقيا بالضعف وعدم الفاعلية. ومع ذلك، خلال فترة الحرب الباردة، بدأت تركيا تُولي بعض الأهمية لأفريقيا، من خلال بدء العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول الأفريقية [٢].

خلال تلك الفترة قدمت تركيا مساعدات خارجية لعدد قليل من البلدان الأفريقية، مثل ناميبيا، روديسيا، وزيمباوى، ووقعت اتفاقيات للتجارة والتعاون المتبادل، مثل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع سيراليون والصومال، كما تم القيام بزيارات رسمية لبعض الدول الأفريقية مثل، إثيوبيا، تونس، ومصر، خلال سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين. وبشكل عام لم تُولِ تركيا اهتمامًا كبيرًا بالشئون الأفريقية إبان تلك الفترة، حيث أعاقت الصراعات

---

(١) كان موقف تركيا في المؤتمر الآسيوي الأفريقي التاريخي عام ١٩٥٥ المعروف باسم مؤتمر باندونغ، سببًا فى تكريس نظرة معينة لتركيا لدى العرب والأفارقة، حيث حذر وزير خارجية تركيا وممثلها فى المؤتمر فاتن روستو زورلو Fatin Rüstü Zorlu، الدول الآسيوية والأفريقية من مخاطر عدم الانحياز، وشدد على ضرورة الاصطفاف مع الغرب، كما انحازت تركيا إلى حلفائها في الناتو خلال أزمة السويس، وانضمت إلى حلف بغداد، وامتنعت عن التصويت لاستقلال الجزائر فى الأمم المتحدة، مما أدى إلى النظر إلى تركيا بوصفها المتحدث الرسمى باسم الإمبريالية الغربية.

Dikerdem, M, Ortadogu'da Devrim Yillari, Istanbul Matbaasi, Istanbul, 1977, P. 118.

(2)Oran, B, Az Geliþmiþ Ülke Milliyetçiliði: Kara Afrika Modeli, Bilgi Yayinevi, Ankara, 1977, P. 677.

الأهلية في العديد من الدول الأفريقية، إلى جانب افتقار تركيا للموارد المالية، وعدم الاهتمام السياسي، زيادة تطوير العلاقات بين تركيا والدول الأفريقية [١].

في عام ١٩٩٨، حاولت تركيا أن تنتهج سياسة تقارب مع القارة الأفريقية، عندما اعتمدت الحكومة التركية وثيقة جديدة بعنوان: (سياسات الانفتاح على أفريقيا)، حيث سعت أنقرة إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع الدول الأفريقية، غير أن الافتقار إلى الخدمات اللوجستية، وعدم الاستقرار الداخلي، والأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها تركيا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١؛ كلُّ ذلك وقف حائلًا دون تنفيذ هذه الخطة. ومع تولّي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢، بدأ النظام التركي فى صياغة استراتيجية للتحرك صوب أفريقيا [٢].

في سياق الهجوم الدبلوماسي التركي الناعم على أفريقيا، يقول أحمد داود أوغلو فى كتابه فى العمق الاستراتيجي:" إن قياس قوة الدولة في هذا القرن الذي تزداد فيه العلاقات المتبادلة بين الدول يتم بناءً على ثقلها النوعي فى ساحات التأثير الدولية؛ لذلك فإن قيمة الدولة الحقيقية ليس فى قوتها داخل محيطها وحسب، بل فى تأثيرها الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي فى المناطق المختلفة كذلك". وأضاف أنه على تركيا إذا أرادت ألا تبقى فى ذيل الركب فى هذه المنافسة الصعبة، فيجب عليها أن تغير وجهة نظرها تجاه المناطق التى لم تهتم بها بشكل كافٍ، وفى مقدمة هذه المناطق أفريقيا [٣].

---

(1)Ipek. V & G. Biltekin "Turkey's Foreign Policy Implementation in Sub-Saharan Africa : A post-internationalist approach" New Perspectives on Turkey. 49, (2013), p. 126-127.

(2)Ozkan M, Op. Cit, p. 526

(٣) أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجى، موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٣٤.

وأشار أوغلو إلى نجاح تجربة اليابان فى الحصول على حصة مهمة فى الأسواق الأفريقية، من خلال تأثيرها الاقتصادي، بالرغم من عدم وجود اتصال مباشر لها مع أفريقيا، وأنه يتوجب على تركيا، التى تبدي اهتمامًا بتعزيز تأثيرها الدولي، أن تهتم بمناطق المنافسة السياسية والاقتصادية الدولية؛ كما يجب تجديد روح السياسة الخارجية، من أجل الانفتاح أكثر على أفريقيا. وأكد أوغلو أن التركيز يجب أن يكون على المجالات الثقافية والاقتصادية فى المراحل الأولى [١].

أصبحت العلاقات مع أفريقيا أحد التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية، وقد نظَّرَ لذلك أوغلو بقوله إن تركيا دولة أفرو–أوروبية آسيوية؛ لذلك فإن سياسة الانفتاح التركية على أفريقيا ليست مجرد انعكاس لتوقعات سياسية واقتصادية عابرة، على العكس من ذلك، فهى نتاج عملية ذات جوانب تاريخية وثقافية قوية. في سياق هذه النظرة وبتأطيرها كواجهة للعلاقات مع أفريقيا، اكتسبت العلاقات التركية – الأفريقية زخمًا كبيرًا منذ إعلان تركيا كشريك استراتيجي للقارة من قبل الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤. يمكن وصف هذه الفترة على أنها فترة تحولت فيها العلاقات بين تركيا والعديد من الدول الأفريقية إلى شراكة سياسية اقتصادية معززة بشكل متبادل [٢].

اتضح مستوى الاهتمام التركي الذي يولى لأفريقيا من خلال تصريحات مختلف الساسة الأتراك، بما في ذلك رئيس الوزراء – آنذاك– رجب طيب

---

(١) نفس المرجع والصفحة.

(٢) يمكننا أن نلحظ عمق الاهتمام بأفريقيا من خلال تتبع ما تم نشره في الصفحة الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية التركية، حيث لوحظ الاهتمام بتأصيل وتأريخ العلاقات التركية الأفريقية، والتركيز على أن الدولة العثمانية وقفت حاجزًا أمام توسع القوى الاستعمارية الغربية فى شمال وشرق أفريقيا.

Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey- Africa Relations, http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa.

أردوغان، الذي تحدث في قمة الاتحاد الأفريقي الثامنة التي عقدت في أديس أبابا في يناير ٢٠٠٧، معلنًا: "إن أفريقيا هي مركز مستقبلنا المشترك. نجاح أفريقيا سيكون ناجحًا للبشرية جمعاء"(١). فى إطار نفس السياق قال الرئيس التركي السابق، عبد الله جول:"إن الحكومة التركية التي كانت دائمًا تظهر حبًا بلا مقابل لأفريقيا، يجب أن تتبنى نهجًا مختلفًا عن نهج السياسة الغربية تجاه أفريقيا، يقوم على الشراكة المتساوية، بدلاً من مجرد السعي وراء المصالح التركية". كما أفصح وزير الشؤون الخارجية آنذك، ورئيس الوزراء السابق، أحمد داود أوغلو عن توقعاته بأن القرن الحادي والعشرون سيكون قرن أفريقيا، وقال إنه بوصفه أفريقيًا! فخور بصعود أفريقيا (٢).

كان اتكاء تركيا على مخزون العلاقات التاريخية مع القارة أبرز مداخلها للتغلغل الناعم في أفريقيا، من أجل تأسيس نفوذ، ولإيجاد موطئ قدم لها، في ظل المنافسة المتزايدة على القارة الأفريقية من قبل مجموعة واسعة من القوى الدولية الفاعلة، نجد هذا واضحًا في تصرح وزير الخارجية أحمد داود أوغلو فى لقاء جمعه بسفراء الدول الأفريقية في أنقرة في غداء عمل في الثامن من يناير ٢٠١٤، حيث صرح قائلاً: "بأن التاريخ يتحدث عن أن رفاهية أفريقيا وتركيا لا يمكن فصلهم عن بعضهم البعض! فالعلاقة قائمة على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون، والموقف المشترك ضد الأعداء، كما أن تقوية التفاعلات والصلات الثقافية والتجارية والسياسية المتبادلة ستقود لتحقيق النجاح والرخاء للطرفين" وأضاف أن تركيا سوف تعزز روابطها التاريخية بأفريقيا في كل مجال (٣).

(1)Hürriyet, 29.01.2007

(2)Cited in (Afacan, 2012: 17; Arman, 25.03.2011). Following the First Ministerial Review Conference of Turkey-Africa Cooperation held in Ýstanbul in December 2011

(3)Republic of Turky, Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister Davutoğlu "21st century will be the century of Africa and Turkey", http://www.mfa.gov.tr/foreign-minister-davutoglu-_21st-century-will-be-the-century-of-africa-and-turkey

في هذا السياق، انتهجت تركيا سياسة شاملة ومتعددة المستويات تجاه أفريقيا، يمكن تلخيص المبادئ الرئيسية – بحسب المعلن– لهذه السياسة على النحو التالي [1]:

١- إقامة علاقات سياسية أوثق مع الدول الأفريقية من خلال تكثيف الزيارات الثنائية رفيعة المستوى، والعمل كصوت أفريقيا، والدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان الأفريقية في محادثات تركيا الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢- دعم دول القارة في المجال الاقتصادي للتغلب على الصعوبات التي يواجهونها من خلال التجارة والاستثمار والمساعدات الإنسانية.

٣- القيام بدور دبلوماسي عند الطلب في التسوية السلمية للنزاعات في القارة.

٤- تقديم المساعدة لدول القارة لإحراز مزيد من التقدم في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد.

٥- دعم المنظمات الدولية والإقليمية في القارة لزيادة الحوار والتفاهم والسلام في المنطقة.

٦- المشاركة بنشاط في بعثات حفظ السلام في أفريقيا.

٧- التمسك بمبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" بما يتوافق مع سياسة الاتحاد الأفريقي.

والواقع، أن المصالح السياسية التركية في أفريقيا تتمركز حول هدف رئيسي يتمثل فى تعزيز صورة تركيا ونفوذها على الصعيد الدولي. في إطار مسعاها لتحقيق هذا الهدف، نجحت تركيا فى تقديم نفسها بديلاً للقوى الغربية الاستعمارية، وسياسات القوى العظمي النفعية، كما نجحت فى استثمار العديد من الفرص لتحويل التأثير المتزايد مع الدول الأفريقية إلى فوائد دبلوماسية

(1) Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey- Africa Relations, http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa

ملموسة، حيث تملك الدول الأفريقية أكثر من ربع أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أتى النهج الذي اتبعته تركيا ثماره السياسية، عندما صوت واحد وخمسون دولة أفريقية، لدعم تركيا في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة [١].

حرصت تركيا على تعزيز التنسيق والتعاون، في إطار العلاقات السياسية القوية مع الدول الأفريقية، وقد استخدمت تركيا عدة آليات لتنفيذ هذه الغاية، يأتى على رأسها آلية الزيارات الرسمية، حيث زار أردوغان أفريقيا ثلاثين مرة منذ عام ٢٠٠٣، يعد هذا العدد من الزيارات رقم قياسي لزيارات زعيم غير أفريقي للدول الأفريقية، لدرجة أنه وصف بأنه أكثر الرؤساء الأجانب زيارة للقارة [٢]. وقد أحصيت سبعة وثلاثون زيارة قام بها الرئيس أو رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان أو وزير الخارجية التركي إلى أفريقيا بين عامي ٢٠٠٩و ٢٠١١ فقط، وفي نفس تلك الفترة القصيرة استقبلت تركيا زيارات من ستة وسبعين مسئولًا أفريقيًا على نفس المستوى، وفي عام 2014 حضر أكثر من ثلثمائة صحفي أفريقي لملتقى الإعلام التركي الأفريقي في أنقرة[٣].

يُعد التمثيل الدبلوماسي آلية أخرى من آليات تنفيذ سياسة تركيا تجاه القارة، حيث نما التمثيل الدبلوماسي التركي في أفريقيا من اثني عشر سفارة فقط عام ٢٠٠٢، إلى أربع وثلاثين في عام ٢٠١٢. كما أعلنت وزارة الخارجية التركية عن نيتها فتح ممثليات لها في باقي دول القارة. على الجانب الأخر توجد في أنقرة ثلاثة وثلاثون سفارة أفريقية، وتطير الخطوط الجوية

(1)Enwere, Chigozie & Mesut Yilmaz, Op. Cit, p.222

(2) News Analysis: Erdogan's Africa visit reflects Turkey's increasing weight on continent Source: Xinhua| 2018-07-25 18:25:00|Editor: Yamei.

(3)The North Africa Post, Turkey’s Erdogan on Another Africa Tour. https://northafricapost.com/37321-turkeys-erdogan-on-another-africa-tour

التركية إلى اثنين وخمسين مدينة أفريقية في واحد وثلاثون دولة أفريقية، وبهذا تعتبر الخطوط الجوية التركية أكبر ناقل جوي في القارة [١].

٣- المصالح الأمنية وحماية النفوذ.

تقوم المصالح الأمنية التركية الناشئة في أفريقيا على أهداف تركيا الأوسع المتمثلة في حماية مصالحها الاقتصادية، وزيادة نفوذها السياسي، من خلال ضمان السلام والاستقرار في أفريقيا، لذلك تساهم تركيا بشكل فعال في بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في القارة. كما قدمت موظفين، وساهمت ماليًا في سبع بعثات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار فى كل من: جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى، دارفور، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بعثة الأمم المتحدة ليبيريا [٢].

بالإضافة إلى ذلك، توفر الشرطة التركية التدريب في مجالات مختلفة لأفراد نظرائها في الدول الأفريقية. تقدم تركيا أيضًا تدريبات للأفراد العسكريين من الدول الأفريقية، وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، استقبلت تركيا ٢٢٠٢ متدربًا أفريقيًا في تركيا [٣].

(1)TRT HABER, Türkiye'nin diplomatik ağı genişliyor, Son Güncelleme: 23 Kasım 2019 Cumartesi

(2)Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey- Africa Relations, http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa

(3)Ibid

كما شهدت القارة الأفريقية نموًا ملحوظًا في نشاط الشركات الأمنية الدولية التركية الخاصة، لاسيما شركة (الصادات للاستشارات الدفاعية الدولية) SADAT International Defense Consultancy[1]. تنامى دور الشركة على الساحة التركية بعد مشاركتها في إحباط محاولة الانقلاب العسكري ضد الرئيس التركي أردوغان في عام ٢٠١٦، كما لعبت الشركة دورًا نشطًا في العديد من الدول الأفريقية [2].

تتعدد المهام التي تضطلع بها الشركة، ما بين سياسية، وعسكرية، وأمنية، فإلى جانب المشاركة في عمليات القتال في الخطوط الأمامية، توفر الشركة استشارات في المجال العسكري، وفى مجال الأمن الداخلي، كما تقدم تدريبات للقوات البرية، والبحرية، والجوية، وتوفر أيضًا الدعم لأجهزة الشرطة

---

(١) تأسّست شركة "الصادات للاستشارات الدفاعية الدولية" في عام ٢٠١٢، على يد عدنان تانري فيرديAdnan Tanrıverdi ، وهو عميد عسكري متقاعد، وترأسها بعده ابنه، علي كامل مليح تانري فيردي Ali Kamil Melih Tanrıverdi. ضمَّت الشركة عند تأسيسها ٢٣ ضابط وصف ضابط من مختلف الوحدات العسكرية في الجيش التركي. وقد كشفت الأزمة الليبية عن تنامي دور شركة الصادات في ليبيا، لا سيما بعد انخراطها في تدريب الميليشيات المرتبطة بحكومة الوفاق منذ نوفمبر ٢٠١٩. وقد أرسلت الأمم المتحدة خطابًا إلى الحكومة التركية في يونيو ٢٠٢٠ للاستفسار عن دور "الصادات" في تجنيد ونقل المرتزقة والأطفال السوريين إلى ليبيا. خطاب الأمم المتحدة إلى الحكومة التركية للاستفسار عن دور الشركات الأمنية الخاصة في تجنيد المرتزقة والأطفال وإرسالهم إلى ليبيا، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠،
"https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25292".

حمدى بشير: دور الشركات الأمنية التركية في القارة الأفريقي، محفزات التمدد ومخاطره، مركز الإمارات للسياسات، ٢٤ أغسطس٢٠٢٠،
https://epc.ae/ar/brief/the-role-of-turkish-security-companies-in-africa

(2)Ergur, Ersan, SADAT Savunma ve Vekalet Savaşları (1), Milat, 17 Jan 2021

وأجهزة الاستخبارات المدنية، كما تقوم بعمليات التأمين الشخصي لكبار الشخصيات السياسية، وتصف الشركة مهمتها بأنها شركة استشارات دفاعية محلية ووطنية، وتعتبر الشركة نفسها هي الأولى والوحيدة في الدول الإسلامية(١).

والواقع، أن (صادات) تمثل أداة عسكرية خاصة في يد الحكومة التركية، لتعزيز الوجود العسكري التركي في الخارج، دون الحاجة إلى توسيع انخراط الجيش في عمليات عسكرية خارجية، لاسيما تدريب المرتزقة ونقلهم إلى مناطق النزاعات. تخدم الشركة كلًا من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. ويتم تعبئتها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح التركية بهدف تعزيز المكانة العالمية لتركيا، حيث تشير المعلومات إلى أن "الصادات" تتلقى التمويل من الحكومة التركية مباشرة (٢).

يتم الترويج بأن الأساس الذي يستند إليه الحضور الأفريقي للشركة هو مساندة الدول الأفريقية في هزيمة التنظيمات الإرهابية والمتمردين، والحيلولة دون زعزعة الاستقرار في دول القارة، يأتي ذلك في إطار مساعي تركيا – من خلال انتشار قوات صادات واتجاهها– نحو التوسُّع في إنشاء بيئات أمنية جديدة في الدول الأفريقية تُمكّن عدداً أكبر من الشركات التركية من إقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية في مجالات مختلفة. لخدمة هذا التوجه تقدم الشركة خدماتها في الصومال، مالى، وليبيا وغيرها، ليصل حالياً إجمالي الدول الإسلامية التي تقدم فيها شركة صادات خدماتها الأمنية إلى ٢٢ دولة(٣).

(1)https://sadat.com.tr/ar/our-services-aa/consultancy-aa/consultancy-military-aa.htm .
(2)Sergey Sukhankin, France to Lead Joint Effort in War on Terrorism in Sahel Region, Terrorism Monitor, The Jamestown Foundation, Volume Xviii, Issue 10, May 15, 2020, p.5.
(3)https://sadat.com.tr/ar/our-services-aa/consultancy-aa/consultancy-military-aa.htm .

يمكن القول إنه فيما يتعلق بالجوانب الأمنية فلتركيا مصالح كبيرة ومؤكدة فى دعم الاستقرار الأفريقي، والأنظمة الصديقة لتركيا بالقارة بما يتناسب مع حجم الاستثمار الاقتصادي والسياسي التركي المتنامي بالقارة الأفريقية، لذلك غالبًا ما يدرج فى جدول أعمال لقاءات أردوغان مع القادة الأفارقة بندًا يتعلق بمحادثات حول الحرب ضد الإرهاب. إجمالًا، تأتى خطط تركيا الأمنية في أفريقيا ضمن حملة تركية ممنهجة بهدف كسب النفوذ وتعظيم المصالح الاقتصادية في القارة، بالإضافة إلى دعم علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة في القارة، والتدخل في السياسة الأفريقية، وتأمين الموارد الطبيعية من خلال الاستجابة للمصالح السياسية والاقتصادية للقادة والنخب الأفريقية الحاكمة عبر هذه النشاطات الأمنية، كما تستهدف أنقرة خلق واستمالة سلسلة جديدة من النخب الأفريقية، ووكلاء النفوذ وشركاء موثوقين من الموالين لتركيا، وذلك في إطار سياسة تركية رامية إلى إحياء النفوذ العثماني القديم، الذي يرتكز على الترويج للقوة والثقافة التركية عالميًا، من جهة، ومن جهة أخرى تثبيت دورها كقوة عالمية كبرى، وصانعة سياسات، انطلاقًا من القارة الأفريقية.

ثانياً –مسار العلاقات التركية– الصومالية.

١– الاهتمام التركي بالصومال.

ازداد اهتمام تركيا بالصومال بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يقع الصومال في القرن الأفريقي، أحد أهم المواقع الجيوستراتيجية فى العالم [١]. من ناحية أخرى، كان الصومال بؤرة صراع ملتهبة، حيث نشطت حركة الشباب، إلى جانب القرصنة، التي زعمت القوي الكبري أنها

(١) تكمن أهمية منطقة القرن الأفريقي في إشرافه على الممرات البحرية لكل من البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، والمحيط الهندي، مما أكسبه أهمية استراتيجية وتجارية كبرى، كانت جاذبة للقوى الإقليمية والدولية. وقد زادت أهمية المنطقة بسبب قربها من مناطق انتاج البترول والطاقة في الخليج العربي، وصارت الجزر المهمة بالمنطقة بمثابة نقاط مفصلية لإقامة قواعد عسكرية واستخباراتية، تنافست عليها القوى الإقليمية والعالمية الكبرى؛ لذلك تحتل المنطقة أهمية كبيرة فى مقاربات الأمن القومي لكل القوى.

Donelli, Federico, The Ankara consensus: the significance of Turkey's engagement in sub- Saharan Africa, Journal of Global Change, Peace & Security, Vol.30, Issue1, 2018, p.12

تهدد مصالحها التجارية، لذلك نظرت مختلف القوى إلى الصومال كمركز رئيسي للأنشطة الأمنية. كان انتشار القواعد العسكرية الأجنبية فى المنطقة، مصحوب بمقاربات القوى الناعمة، مثل الاستثمارات واسعة النطاق من قبل الشركات الأجنبية، مما زاد في أهمية دول القرن الأفريقى، لاسيما الصومال بموقعه الاستراتيجي، وهشاشة وضعه السياسي، وبالتالي أصبح الصومال مسرحًا لعبت فيه القوى الكبرى أدورًا أمنية، واقتصادية، واستخبارتية بشكل مباشر وغير مباشر أحيانًا، كما انخرطت القوي الصاعدة كتركيا فى رسم سياستها تجاه المنطقة، وفتح مجال لنفوذها [١].

يمثل الانخراط التركي في الصومال أهم نتيجة لسياسة أنقرة الطموحة فى الانفتاح على أفريقيا، والتي ظهرت في عام ٢٠٠٥ وهدفت إلى تعزيز الوجود الدبلوماسي والتجاري التركي عبر القارة. تحتل الصومال موقعًا استراتيجيًا مهمًا، حيث تطل على ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية كبيرة، وتمتلك أطول ساحل بحري في أفريقيا، إضافة إلى موقعها في مركز طرق التجارة الرئيسية، التي تصل بين شرق آسيا والصين والهند وأوروبا، تعد الصومال أيضًا ممرًا مهمًا للطاقة في العالم، كما تمتلك من الموارد ما يجعلها فرصة جذابة للاستثمار على المدى الطويل. إجمالًا، يمكن القول إن منطقة القرن الأفريقي، وفى القلب منها الصومال مهمّة جدًا لتركيا، يتطلّب فهم سبب هذه الأهمية النظر من خلال زاوية أكبر للرؤية، يقع فيها القرن الأفريقي كجزء من مبارزة استراتيجية أوسع لكسب النفوذ في الشرق الأوسط، والبحر الأحمر، وغربي المحيط الهندي [٢].

(1)Berg, Willem Van den & Jos Meester, Turkey in the horn of Africa between the Ankara Consensus and the Gulf Crisis, Clingendael, Netherlands Institute of International Relations, May 2019, p. 4

(2)Berg, Willem Van den & Jos Meester, Op. Cit, p.5

حظيت الصومال بأولوية خاصة في إطار الاستراتيجية التركية تجاه دول القرن الأفريقى. يعود ذلك إلى عدد من العوامل، من أهمها: رغبة تركيا في تسويق صورتها كدولة قائدة للعالم الإسلامي انطلاقًا من الصومال، وذلك من خلال المساهمة في تسوية الصراع السياسي فيها، وإقرار الأمن، وتوفير مواد الإغاثة الإنسانية [١]. بدأ أول اتصال رسمي بين تركيا والصومال عندما حضر رئيس الوزراء التركي أردوغان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢٩-٣٠ يناير ٢٠٠٧، حيث التقى أردوغان بالرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد، وطلب منه تقديم مقترحات لأنقرة تتعلق بقضايا الصومال واحتياجاته [٢].

شاركت تركيا أيضًا عام ٢٠٠٨ في محادثات السلام الخاصة بقضية الصومال في جيبوتي، وخلال مؤتمر المانحين الذي عقد في بروكسل عام ٢٠٠٩ عرضت تركيا المساعدة على الصومال، لتسهيل الجهود نحو إقرار السلام. في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، أدى الجفاف الشديد الذي أصاب شرق إفريقيا إلى أزمة غذائية حادة في الصومال، مما أسفر عن مقتل ما

---

(١) يرى خصوم تركيا أن تحركات أردوغان في الصومال دليل على أجندة عثمانية جديدة للهيمنة، ولكن على الرغم من خطاب الحنين لأيام السيادة العثمانية، إلا أن هذا الخطاب مخصص في المقام الأول للاستهلاك المحلي، وهو نقطة تجمع قومية للهوية التركية في وقت الاضطرابات. وقد قيم أحد الخبراء الأتراك هذا الخطاب قائلاً: "لهذا الخطاب قيمة عاطفية محلية، لكنه لا يمثل مسعى حقيقي للسياسة الخارجية للدولة في إطار بيئة التوازنات الدولية".

Vertin, Zach, Turkey and the New Scramble for Africa: Ottoman Designs or Unfounded Fears? Foreign Policy, May 19, 2019 https://www.lawfareblog.com/turkey-and-new-scramble-africa-ottoman-designs-or-unfounded-fears.

(2)International Crisis Group, Assessing Turkey's role in Somalia. Africa Briefing, No 92, 2012, p. 3-6.

يقرب من ٢٦٠٠٠٠ شخص [١]. لفت الوضع في الصومال اهتمام تركيا بسبب العواقب الإنسانية المأساوية للمجاعة، كما أنها مثلت فرصة تناسب هدف السياسة الخارجية الأوسع لتركيا المتمثل في تكثيف العلاقات وتنويعها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن سياستها الإنمائية الدولية لتوجيه المساعدات التركية إلى الدول المتضررة من النزاعات [٢].

في إطار تنفيذ سياستها قامت تركيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مايو عام ٢٠١٠، بتنظيم مؤتمر بعنوان: (إعادة الإعمار والأمن في الصومال)، بالتعاون مع الأمم المتحدة والحكومة الفدرالية الانتقالية الصومالية [٣]. الأمر الذي فهم في حينه بأنه اهتمام مكثف من قبل تركيا بالوضع الصومالي، ليس على صعيد الأمن المضطرب وحفظ السلام المفقود وحسب، وإنما على صعيد العمل والاستثمار من خلال عقود إعادة الإعمار أيضًا [٤].

(1)OCHA, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Eastern Africa Drought Humanitarian Report No. 3, 10 jun 2011, p.7

(2)Sucuoglu, Gizem, Jason Stearns, Turkish aid to Somalia, South African Institute of International Affairs ,2016, p.17

(3)United Nations, Security Council, Distr: General 2 June 2010, Letter dated 27 May 2010 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General

(٤) آدم شيخ حسن حسين: العلاقات الصومالية – التركية وتأثيرها على مسيرة السلام والتنمية في الصومال، مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، التقرير الشهري، مقديشيو، ٢٠٢٠، ص ٢.

جدد المؤتمر التأكيد على السيادة والسلامة الإقليمية والسياسية واستقلال الصومال ووحدته، وأعرب الحضور عن دعمهم الكامل للرئيس الصومالي – آنذاك– شيخ شريف أحمد، والمؤسسات الاتحادية الانتقالية، في جهودهم لتنفيذ اتفاقية جيبوتي[١]. كما أكد المأتمرين التزامهم بتحسين الحياة والأمن للشعب الصومالي، وتعزيز المصالحة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وزيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، والشروع في أنشطة إعادة الإعمار [٢].

أكد المؤتمر أيضًا أن الصومال بحاجة إلى إنشاء قوات أمن موالية ومحترفة ذات قوة، وهيكل قيادة وتحكم موحد، من خلال إعادة دمج الجماعات المسلحة الذين انضموا إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. لاسيما أن إعادة

---

(١) اتفاقية جيبوتي: هو اتفاق السلام لعام ٢٠٠٨ الذي تم توقيعه في جيبوتي، بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية the Transitional Federal Government (TFG) والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال Alliance for the Re-liberation of Somalia (ARS) والذي يهدف إلى تمهيد الطريق لوقف جميع أنواع الأعمال المسلحة والصراع في جميع أنحاء البلاد. وسعت الاتفاقية المكونة من احدى عشر نقطة مجلس النواب ليشمل ممثلين عن تحالف المعارضة والمجتمع المدني. أسفرت المرحلة الأولى من محادثات جيبوتي عن الاتفاق على تشكيل حكومة اتحادية انتقالية جديدة في أوائل عام ٢٠٠٩. وشمل ذلك توسيع البرلمان من ٢٧٥ إلى ٥٥٠ عضوًا، لجلب برلمانيي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال ومجلس وزراء موسع. كما طالبت الأمم المتحدة بنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار من "الدول الصديقة للصومال" باستثناء دول الجوار وانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. حظي اتفاق جيبوتي بدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. لمزيد من المعلومات حول اتفاق جيبوتى انظر،

AMISOM (African Union Mission in Somalia), 'Somali peace process', http://amisom-au.org/about-somalia/somali-peace-process.

(2)United Nations, Security Council, Distr: General 2 June 2010, Letter dated 27 May 2010 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General, p.1

تدريب وتجهيز قوات الأمن الصومالية أمر حيوي من أجل استقرار الصومال على المدى الطويل(١). وعلى صعيد إعادة الإعمار أكد المؤتمر أنه لا يمكن تحقيق إعادة إعمار الصومال وتنميته إلا عندما يتم إقامة ودعم المؤسسات الحكومية، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، يتم ذلك من خلال مزيد من الاستثمار، واستمرار خلق فرص العمل والتدريب. فى هذا الشأن أوصى المؤتمر التركيز على المجالات الستة ذات الأولوية الأولية، وهي: الحكومة ومجتمع الأعمال، الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ البنية الأساسية والمواصلات؛ صادرات الماشية؛ ومصايد الأسماك، والخدمات المصرفية والتحويلات؛ والاستثمار فى مصادر الطاقة البديلة. ودعا المؤتمر إلى تقديم الدعم لتمويل إكمال مطارات بوساسو وغاروي. كان هذا المؤتمر بقرارته وتوصياته بمثابة الدفعة الأولى لانطلاقة تركيا الكبرى في الصومال، كما تعد قراراته وتوصياته بمثابة خارطة الطريق التي عملت تركيا في ضوءها وعلى أساسها (٢).

توالت استضافة ومشاركة تركيا فى المؤتمرات الخاصة بإعادة إعمار وإعداد مستقبل الصومال. فى عام ٢٠١١، استضافت تركيا اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تعهدت ٤٠ دولة بتقديم ٣٥٠ مليون دولار كمساعدات للصومال. كما انضمت تركيا إلى المنظمة غير الرسمية المعروفة بمجموعة اتصال الصومال إلى جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإثيوبيا. وفي عام ٢٠١٢، نظمت تركيا مؤتمر إسطنبول الثاني حول الصومال، والذي كان بعنوان "إعداد مستقبل الصومال: أهداف عام ٢٠١٥"(٣).

(1)United Nations, Security Council, Distr: General 2 June 2010, Op. Cit, p.23.
(2)United Nations, Security Council, Distr: General 2 June 2010, Op. Cit, p.23
(3)Sucuoglu, Gizem, Jason Stearns, Op. Cit, p.19

تم تقديم تحرك تركيا إلى الصومال على أنه خطوة شخصية يقودها أردوغان نفسه. ففي أكتوبر عام ٢٠١١، بعد أيام فقط من تفجير المجمع الوزاري للحكومة الفيدرالية الانتقالية بشاحنة مفخخة، قام أردوغان بكتابة مقال باللغة الإنجليزية في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، بعنوان: "دموع الصومال.. تضاعف تركيا جهودها لإنهاء معاناة الشعب الصومالي". ومما كتب أردوغان:" أن الصومال يعاني من أشد موجات الجفاف والمجاعة، والتي أدت إلى مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وتعريض حياة 750.000 صومالي للخطر"، وأضاف:"إن الأزمة الصومالية تختبر مفهوم الحضارة وقيمنا الحديثة". ودعا المجتمع الدولي لتقديم التعاون والتضامن لمن يعانون من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هى من صنع الإنسان، وتقديم الدعم للصومال أثناء المجاعة [١].

شدد أردوغان على عدم واقعية الطرح الذي يعتبر أن محنة الصومال ناجمة فقط عن كارثة طبيعية شديدة، وأنه لا يمكن تجاهل حقيقة أنه بالإضافة إلى الجفاف، فإن قرار المجتمع الدولي بترك الصومال لمصيره هو أيضا عامل أساسي تسبب في هذه المأساة، التي تمثلت فى عشرون عامًا من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وغياب القانون، والفوضى. وأضاف أن تفجير المجمع الوزاري للحكومة الفيدرالية الانتقالية في الرابع من أكتوبر هو مجرد أحدث دليل على ذلك. ويجب على المجتمع الدولي ألا يرد على هذا العمل الإرهابي بالانسحاب من الصومال، بل بمضاعفة جهوده لتقديم المساعدة لشعبه [٢].

(1) Erdogan, Recep Tayyip, The Tears of Somalia, Turkey is redoubling its efforts to end the suffering of the Somali people. The world should follow, Foreign Policy, October 10, 2011. https://foreignpolicy.com/2011/10/10/the-tears-of-somalia/

(2)Erdogan, Recep Tayyip, Op. Cit

في مقاله حدد أردوغان الأهداف الرئيسية لتدخل تركيا في الصومال. وهي كالتالي: أ. تقوية علاقات تركيا التاريخية بالصومال. ب. التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التى يواجهها الصوماليين، وجذب انتباه العالم لأكبر موجة جفاف شهدها الصومال. ج. إعادة بناء وإعمار الصومال. د. استعادة السلام والأمن في الصومال، والمساهمة فى أمن المنطقة. ختم أردوغان مقالته بعبارة عاطفية قائلًا أنه: "بغض النظر عن الثقافة، أنا واثق من أن تراثنا المشترك كبشر سيحفزنا على تخفيف معاناة الصومال"(١). والواقع أن أهداف أردوغان التى حددها فى مقالته كانت تعبر بشكل مباشر عن أهداف السياسة الخارجية التى التركية التى استثمرت أزمة الصومال، وجعلتها بوابتها لإرساء نفوذ اقتصادي وسياسي وعسكري فى المنطقة كما سيتضح فيما بعد عبر تتبع خطوات تركيا فى الصومال.

سرعان ما حشدت الحكومة التركية الشارع والرأي العام التركي للمساعدة في إنهاء معاناة الصوماليين. واعتبرت هذا التضامن التزامًا إنسانيًا تجاه الشعب الصومالي، الذي تربطه بتركيا علاقات تاريخية ودينية عميقة. تم استثمار مناسبة شهر رمضان وجمع ما يقرب من ٢٨٠ مليون دولار من التبرعات للصومال. كما بادرت تركيا لعقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري في ١٧ أغسطس ٢٠١١. في هذا الاجتماع، الذي حضره رئيس الصومال وممثلون رفيعو المستوى من أربعين دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تم تخصيص ٣٥٠ مليون دولار للمساعدة في تخفيف حدة المجاعة في الصومال، واتفق المشاركون على زيادة هذا المبلغ إلى نصف مليار دولار (٢).

(1)Ibid
(2)Siradag, Abdurrahim, Turkish – Somali Relations; Changing State Identity and Foreign Policy, Sarajevo Journal of Social Sciences, 2016, p.90

جادل البعض أن سبب اختيار تركيا للصومال كميدان لإرساء النفوذ كان بسبب عدم وجود قوى أجنبية هناك، ولكن وجهة النظر هذه لا تتوافق مع الواقع الذي يفيد بأن الصومال كان به العديد من القوى في ذاك الوقت. فهناك الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى، متواجدة بشكل مباشر من خلال قاعدتها العسكرية فى الصومال أو من خلال وكلائها، كما أن جوار الصومال الإقليمي له وجود قوي على الأرض كإثيوبيا وكينيا، إضافة إلى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والإقليمية كالاتحاد الأفريقي [١].

والواقع، أن المشهد الصومالي كان يزخر بالكثير من الجهات الفاعلة ذات الأهداف المتنافسة، ولكن اختيار تركيا للصومال، ونجاحها فى التواجد بكفاءة وفاعلية يرجع لاعتبارات كثيرة، من أهمها: التوقيت. نجحت تركيا فى اختيار التوقيت المناسب لدخولها الصومال، فقد أدت المجاعة إلى عودة الصومال لتصدر العناوين على المستوى الدولي. ومن خلال خدمات الإغاثة والمساعدة استطاعت تركيا أن ترسخ صورة إيجابية لنفسها، على مستوي المسؤولين والشعب الصومالي، وأيضًا على مستوى المجتمع الدولي الذي رحب بهذا التدخل، خاصة بعد نجاح تركيا كدولة مسلمة حيث فشل الآخرون – القوى الغربية كالولايات المتحدة، والقوى الإقليمية إثيوبيا وكينيا– نتيجة عدم تقبل الصوماليين لهم. ولا شك أن البعد الإسلامي فى علاقات تركيا بالصومال، تمتع بميادين واسعة، ليس لتركيا منافسون أقوياء فيها، وهو يتمثل في رابطة لا تنفصم عراها تتمثل فى أخوة الدين. وقد أعطى هذا البعد الديني والتاريخي والحضاري لتركيا جسورًا من الثقة، استطاعت أن تمدها لتكسب بها ثقة الصوماليين [٢].

(1)Berg, Willem Van den & Jos Meester, Op. Cit, p.7

(2)Cannon, Brendon J., Turkey in Africa: Lessons in Political Economy, Florya Chronicles of Political Economy - Year 3 Number 1 - April 2017, P. 95

كما ساعد الاستقرار الأمني في الصومال الأتراك على النجاح بسرعة وفاعلية، فلو كانت تركيا قد شرعت فى اقتحام الصومال قبل عشر سنوات عندما كان الوضع الأمني مزريًا، لا شك أن قدرتها على تحقيق النجاح كانت ستتقلص بشدة، حيث ساهم الاستقرار الأمني، الذي توفر منذ طرد حركة الشباب من مقديشو على يد قوات الاتحاد الأفريقي، وانخفاض عدد الهجمات المسلحة في العاصمة بشكل كبير، فى زيادة إمكانية أن تصبح الصومال وجهة أكثر أمانًا وجذبًا للاستثمار الأجنبي [١].

إضافة لما سبق، أنه مع انتخاب الحكومة الفيدرالية الصومالية – هي الأولى من نوعها منذ ثلاثون عامًا– وجدت الحكومة التركية نظام يمكن التعامل معه، وبالتالي وجدت الشركات التركية بيئة مواتية وترحيب وشركاء محليين راغبين فى التعاون معهم [٢]، لتعويض عقود من عدم الاستقرار، وعدم تفعيل خطط للتنمية، وضعف البنية التحتية [٣]، مما أدي إلى تسهيل دخول

(1)Harte, Julia, Turky Shocks Africa, World Policy Journal, June 12, 2012, p.11

(2)Ibid

(٣) بالرعم من غياب الدولة بعد سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١، وانهيار البلاد فى حرب أهلية، إلا أن القطاع الخاص استطاع أن يبتكر حلول مدهشة لمعالجة الأزمة على المستوى الداخلي، حيث ازدهرت المنافسة فى الأسواق التى تكون فيها المعاملات بسيطة، مثل تجارة التجزئة والبناء، أما في القطاعات الأكثر تعقيدًا، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء، برغم كل الصعوبات توسعت التغطية، مع وجود أسعار جذابة مقارنة بتلك الموجودة فى البلدان الأفريقية الأخرى. فقط عندما يتعلق الأمر بالاستقرار النقدي، والنظام القانوني، والنظام المالي العابر للحدود، يمكن أن نلمس أن الدولة مفقودة بشدة. لكن حتى هنا استطاع القطاع الخاص أن يطور نهج يمكن جزئيًا أن يكون بديلًا للفعالية الحكومية. نتيجة لذلك، تفاخر الصومال بانخفاض معدلات الفقر المدقع، وفي بعض الحالات، بنية تحتية أفضل من بعض البلدان الأفريقية. لمزيد من المعلومات، انظر،

Nenova, Tatiana & Tim Harford, Anarchy and Invention. How Does Somalia's Private Sector Cope without Government ? The World Bank Group, Note No. 280, November 2004

الحكومة والشركات التركية إلى الصومال بسهولة أكبر [١]. كذلك كانت القدرة على المخاطرة جزءً مهمًا من أسباب نجاح تركيا فى الصومال، لذلك كان ينظر إلى تركيا عالميًا بأنها قوة سياسية ودبلوماسية صاعدة، بسبب قدرتها على تجاوز المخاطر التى واجهتها فى الصومال [٢].

وهنا تكمن الطبيعة الإيجابية للدور التركي فى الصومال، فقد كان الساسة ورجال الأعمال الأتراك يدركون صعوبة التحدي، وعظم المخاطرة، ولكنهم لم يحجموا، نظرًا لإدراكهم أن العائد السياسي والاقتصادي المحتمل سيكون كبيرًا، لا سيما أن الشركات التركية اكتسبت خبرة واسعة فى التعامل مع الأماكن غير المستقرة نتيجة تعاملاتهم فى شمال العراق، وقبل ذلك في آسيا الوسطى، مما أدي إلى استيعابهم لطبيعة السوق الصومالي بسهولة [٣].

٢- التمثيل الدبلوماسي والعلاقات السياسية.

وفى ١٩ أغسطس ٢٠١١ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى الصومال على رأس وفد تركي ضخم ضم نحو مائتي شخص، وزراء، ورجال أعمال، وصحفيين، وأفراد من أسرة أردوغان. كانت هذه الزيارة مؤشرًا على أهمية الصومال للسياسة الخارجية التركية، من جانب أخر ساعدت في لفت الانتباه إلى معاناة الصومال. وصف أردوغان هذه الزيارة بأنها كانت لإخبار الشعب الصومالي بأنهم ليسوا وحدهم، خاصة أن هذه الزيارة كانت أول زيارة رفيعة المستوى لرئيس دولة غير أفريقية إلى الصومال منذ ما يقرب من عقدين، وقد حرص أردوغان على تأكيد هذه الحقيقة وإظهارها فى كل وسائل الإعلام، إذ صاحب زيارته للصومال تغطية إعلامية كبيرة [٤].

(1)Cannon, Brendon J.,Op. Cit, P. 95
(2)Çağaptay, Soner. Defining Turkish power : Turkey as a Rising Power Embedded in the Western International System. Turkish Studies, 14(4), 2013, P.801
(3)Cannon, Brendon J.,Op. Cit, P. 96
(4)Siradag, Abdurrahim, Op. Cit, p. 90

يعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والصومال إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين، حيث تم افتتاح السفارة التركية في مقديشو عام ١٩٧٩، ولكنها أغلقت أبوابها في عام ١٩٩١ بسبب الحرب الأهلية، وانهيار الدولة في الصومال. بعد أقل من شهر من زيارة أردوغان للصومال أعيد افتتاح السفارة التركية مرة أخرى في الصومال، في ١ نوفمبر ٢٠١١. عينت تركيا في ١٣ سبتمبر ٢٠١١، السيد كمال الدين كاني تورون Cemalettin Kani Torun سفيرًا لدى الصومال، ومن الملاحظ أن السيد كمال الدين كان مديرًا سابقًا لجمعية الأطباء العالمية، وكان يعمل كطبيب في المملكة المتحدة [١]. كانت هذه إشارة رمزية من النظام التركي موجهة للصوماليين والقوى الدولية تعلن عن طبيعة المهمة التركية الإنسانية في الصومال كما كانت تروج تركيا بإصرار [٢].

كان قرار إعادة فتح السفارة التركية في مقديشو قرارًا جرئيًا، لكنه محسوب بدقة، مع إدراك لحجم المخاطرة، مقابل حجم المكافأة، المتمثلة فى بناء الثقة، حيث أرادت تركيا من خلال هذا العمل أن تظهر بصورة مختلفة فى الذهنية الصومالية عن غيرها من القوى التى مرت بأزمة الصومال وزادتها تعقيدًا، فى ضوء حقيقة أنه فى هذا الوقت كان العديد من الدول تقوم بمهامها الدبلوماسية

(1)Ibid, p.92

(٢) قبل زيارة أردوغان الثالثة للصومال في ٣ يونيو ٢٠١٦، نشر مقال رأي في قناة الجزيرة يجادل فيه بأن تركيا تركز على التنمية الإنسانية فى علاقاتها الخارجية، لاسيما بأفريقيا، وأنها تمثل النموذج الإنساني لتقديم معونات ساعدت ملايين من الناس، بما في ذلك الآلاف في الصومال التي ضربها الجفاف، وساهمت فى وقوفهم على أقدامهم مرة أخرى.

Erdoğan RT, 'Turkey: Africa's friend, compatriot and partner', Al Jazeera, 1 June 2016,
http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2016/06/turkey-africa-friend-compatriotpartner-160601070207148.html.

فى الصومال من داخل نيروبي لأسباب أمنية [١]. وفي ١ يونيو ٢٠١٤، بدأت القنصلية العامة التركية في هرجيسا مباشرة عملها. زار الرئيس التركي أردوغان الصومال بعد ذلك مرتين في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وخلال زيارته في عام ٢٠١٦، قام بافتتاح أكبر مجمع سفارة لتركيا في العالم رسميًا في مقديشو، وهي مقامة على أرض منحتها الحكومة الصومالية لتركيا عام ٢٠١٥، وأعلن أردوغان عن تقديم تركيا هدية للشعب الصومالي بإنشاء مبنى جديد للبرلمان الصومالي [٢].

ازداد عدد الزيارات الرسمية رفيعة المستوى المتبادلة بين البلدين بشكل لافت، حيث زار أردوغان الصومال – كما سبق القول– عدة مرات، أعوام ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٦. كما تم إنشاء مجموعة صداقة بين البرلمان التركي والبرلمان الصومالي عام ٢٠١١. في ٦ مارس ٢٠١٢ زار نائب رئيس الوزراء التركي – آنذاك– بكير بوزداغ Bekir Bozdag الصومال لمباشرة بدء عمليات الخطوط الجوية التركية من إسطنبول إلى مقديشو مباشرة، حضر (بوزداغ) أيضًا اجتماع مجلس الوزراء الصومالي، المعقود في ١٧ يوليو ٢٠١٢[٣].

على الجانب الصومالي، تعددت زيارات المسؤولين الصوماليين لتركيا. قام الرئيس الصومالي –آنذاك– حسن شيخ محمود بزيارة رسمية إلى تركيا لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين في ٤– ٧ ديسمبر ٢٠١٢[٤]. وفى ٢٩ أكتوبر عام ٢٠١٣ قام الرئيس حسن شيخ بزيارة تركيا مرة أخرى، وسافر إلى

(1) Siradag, Abdurrahim, Op. Cit, p.92
(2) Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Relations between Turkey and Somalia https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-somalia.en.mfa.
(3) Coskun, Abdullah, Başbakan Yardımcısı Bekir Bozdağ Afrika ziyareti kapsamında Somali'ye geldi, 2012, https://www.iha.com.tr/haber-bekir-bozdag-somalide-235332/.
(4)Somali Embassy, President Hassan Visits Turkey, 25 May 2015, http://www.somaliembassytr.org/president-hassan-visits-turkey/

إسطنبول لحضور حفل افتتاح مشروع سكة حديد مرمرة. أعقب هذه الزيارة زيارة أخرى لرئيس الوزراء الصومالى عبدي فرح شيندون Abdi Farah Shindon لأنقرة في ٢٥- ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣، لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالصومال مع الرئيس عبد الله جول ورئيس الوزراء أردوغان. في فبراير ٢٠١٦ قامت تركيا بالدعوة الي مؤتمر لمناقشة جهود إعمار الصومال، وسبل دعم الحكومة في إعادة بناء المؤسسات الوطنية، وتعزيز الأمن والاستقرار في الصومال، وقد حضره الرئيس حسن شيخ محمود، وعدد من وزراء الخارجية وبعض المنظمات الاقليمية والدولية [١].

أصبحت زيارات أنقرة عادة شبه سنوية لدى رؤساء الصومال، حيث قام رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية محمد عبد الله محمد (فارماجو) بزيارة تركيا أكثر من مرة في السنة منذ انتخابه، حيث قام بزيارة دولة إلى تركيا في ٢٦ أبريل ٢٠١٧، وشارك في مؤتمر قمة القدس الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠١٧ في إسطنبول [٢]. منذ عام ٢٠١٣، اضطلعت تركيا بدور تيسيري في المحادثات بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وإدارة أرض الصومال، وقامت بدور كبير من خلال جهود الوساطة بين الجانبين، تم تنفيذ هذه العملية من قبل السفير أولجان بيكار Olgan

(1)Siradag, Abdurrahim, Op. Cit, p.92

(٢) تعددت زيارات الرئيس فارماجو لأنقرة لأسباب ومناسبات مختلفة، يدل تواترها وقرب المدى الزمنى لها على طبيعة العلاقة التي ربطت بين الرئيس الصومالي وبين الرئيس التركي. حضر فارماجو في ٢٦ أبريل ٢٠١٨ مؤتمر وزراء الزراعة التركي – الأفريقي الذي عقد في أنطاليا، وحضر في نفس العام مراسم أداء اليمين لرئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان في ٩ يوليو ٢٠١٨، وفى نفس العام قام بزيارة عمل إلى تركيا في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٨ والتقى بالرئيس أردوغان في إسطنبول، وقام بزيارة رسمية أخرى إلى تركيا يومي ٢٦ و٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Relations between Turkey and Somalia https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-somalia.en.mfa.

Bekar، المبعوث الخاص لوزير خارجية تركيا لجهود المصالحة، كانت مهمة (بيكار) ترتيب وتنسيق الأمور للمحادثات بين الصومال وأرض الصومال، وقد أصبح (بيكار) السفير التركى في الصومال بدءً من عام ٢٠١٧، استطاعت تركيا من خلال جهود الوساطة الجمع لأول ما بين قادة الصومال وأرض الصومال معًا في أبريل عام ٢٠١٣، وقد لعبت السفارة التركية في مقديشو دورًا مهمًا في التنسيق والترتيب لهذا اللقاء. وهكذا، نجحت تركيا فى أن تجعل من نفسها شريك سياسي يعتمد عليه للحكومة الصومالية [١].

٣- العلاقات الاقتصادية: الجهات الفاعلة وحركة التجارة.

أدى الوجود التركي بالصومال إلى توقيع عدد كبير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، بلغ عددها نحو أربعة عشر اتفاق ومذكرة تفاهم. في عام ٢٠١٢ قام وزير الشؤون الاقتصادية التركي ظافر جاغليان Zafer Çağlayan ومنسق التجارة والاستثمار بين تركيا والصومال بزيارة للصومال، وتوقيع عدد من الاتفاقيات. منها: توقيع عقد مع شركة البيرق Bayrak التركية لإعادة بناء وصيانة ميناء مقديشيو لمدة عشرون عامًا. تقوم الشركة بإدارة الميناء منذ عام ٢٠١٥، وذلك بعد الانتهاء من ترميمه، وتعود عائدات الميناء إلى الشركة بنسبة ٥٥%، بينما تعود إلى الحكومة الصومالية نسبة ٤٥%، وتشير بعض التقارير إلى أن استثمارات الشركة فى الميناء بلغت أرقامًا ضخمة. في نفس السياق استلم الأتراك عام ٢٠١٣ إدارة مطار مقديشيو المعروف بمطار (آدم عثمان عبد الله الدولي) حيث بدأت شركة "قافوري" التركية بتطويره وإدارته، وتركيب معدات الملاحة والمراقبة الجوي. إضافة لما

(١) منذ ذلك الحين، استضافت تركيا عدة جولات من المحادثات بين الصومال وأرض الصومال فى اسطنبول. في أبريل ٢٠١٣، جمعت تركيا بين رؤساء الصومال وأرض الصومال معًا أنقرة، مما أدى إلى توقيع إعلان أنقرة.

Sucuoglu, Gizem, Jason Stearns, Op. Cit, p.19

سبق تمتعت تركيا بامتيازات كثيرة في الصومال، منها السماح للسفن التركية باصطياد الأسماك فى المياه الإقليمية الصومالية [١].

قامت تركيا أيضًا بتوقيع اتفاقية مدتها تسعة وأربعون عامًا تتولى بموجبها هيئة تركية تطوير وإدارة نظام التعليم في الصومال. إضافة إلى ما سبق قامت تركيا بعمليات إصلاح وترميم العديد من المقرات الحكومية، وأسست أكاديمية بحرية في مقديشيو، كما قامت ببناء وتشغيل أكبر مجمع طبي في مقديشيو، والقيام بتحسين معدات مياه الشرب في العاصمة وصيانتها، وتعبيد شوارع العاصمة، كل هذه الأمور بعقود عمل استطاعت الشركات التركية أن تنفرد بها. تم تنفيذ هذه المشاريع في الغالب بالشراكة مع وزارات الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص [٢].

أصبحت الصومال وجهة للبضائع والخدمات التركية التى تشمل مواد البناء والمعدات الطبية، والخبرة الهندسية، والأدوات المنزلية، والملابس، وانتشرت الأعلام التركية فى كل مكان بالصومال، دليل على النفوذ القوى والوجود الفعال. نتيجة لذلك قفز حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال من خمسة ملايين دولار عام 2010 إلى ١٢٣ مليون دولار عام ٢٠١٦، ووصل إلى ١٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وأصبحت المنتجات التركية هي السلع الأساسية في الصومال، حتى إن عمال الأمم المتحدة كانوا يشربون الحليب التركي لجودته وتوفره بالسوق [٣].

صرح نائب رئيس الوزراء التركي، لطفي ألوان، بأن حجم الاستثمارات التركية في الصومال بلغ مئة مليون دولار بنهاية العام ٢٠١٦، وقال: "حين ننظر إلى إمكانيات العمل في الصومال، يجذب انتباهنا امتلاكه أطول ساحل

(1)Siradag, Abdurrahim, Op. Cit, p.97
(2)Wasuge, Mahad, Turkey's assistance model in Somalia: Achieving much with little. The Heritage Institute for Policy Studies, Mogadishu, p. 201
(3)Cannon, Brendon J.,Op. Cit, P. 97

بأفريقيا، وموارد الطاقة المتجددة؛ وسنشجع مستثمرينا على الاستثمار في الصومال خاصة في مجالات صيد الأسماك والزراعة"(١).

شجعت القيادة التركية رواد الأعمال الأتراك على الاستثمار في الصومال، وكان دومًا الوفد المرافق لأردوغان في زياراته للصومال يضم عددًا كبيرًا من رجال الأعمال، لتشجيعهم على الاستثمار في جميع المجالات، على اعتبار أن الصومال تمتلك مغانم كثيرة، وأوجه متعددة للاستثمار (٢). تم عقد العديد من المؤتمرات الاقتصادية لهذا الغرض، وخلال مؤتمر الاستثمار والقطاع الخاص، برئاسة أردوغان والرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، الذي عقد في إسطنبول في فبراير ٢٠١٦ أعلن مستثمرون أتراك اهتمامهم بالاستثمار في مجال الطاقة الصومالية، والبنية التحتية والموانئ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. في حين أن معظم الشركات التركية ركزت بشكل أساسي على مقديشو، فإن القيادة التركية حاولت جذبهم لتوسيع عمليات الاستثمار، حيث أشار السفير التركي، خلال زيارته إلى غاروي، في مقاطعة بونتلاند في أبريل ٢٠١٦، إلى أنه من مصلحة الشركات التركية في توسيع نطاق عملها إلى مختلف مناطق الصومال، مثل، بونتلاند وجوبالاند(٣).

تمتع رجال الأعمال الأتراك بميزتين في السوق الصومالية: الأولي، كونهم مسلمين، والثانية، كونهم منفتحين على المخاطرة، راغبين في الكسب من السوق الصومالي، مما سمح لهم بالاندماج بشكل جيد مع الصوماليين، منحهم ذلك ميزة في تفضيلهم في العطاءات لمشاريع إعادة الإعمار الضخمة. عن ذلك يقول "بلال جيليك" وهو رجل أعمال تركي ورئيس جمعية رجال الأعمال التركية – الصومالية، وهي الأولى في الصومال مع دولة أخرى،

(١) آدم شيخ حسن: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(3)Sucuoglu, Gizem, Jason Stearns, Op. Cit, p.25

والتي ساعد في إنشائها في أبريل ٢٠١٢:" الصوماليون لا يريدون الشركات الغربية في أسواقهم بعد الآن، لأنهم يعتقدون أن مشاكلهم بدأت بسبب أمريكا ودول أخرى" ويضيف مؤكدًا: "إنهم يريدون الاستمرار بدون أمريكا والدول الأخرى". وهو الأمر الذي أجاد الأتراك استثماره ولا شك [١].

وهكذا، تمكنت الشركات التركية من الوصول إلى قادة الصومال، وانتزعوا العقود التجارية المربحة. فى هذه العملية لم تتقدم تركيا بشكل إيجابي بفضل مبادرتها وقدرتها على تحمل المخاطرة فقط، ولكن أيضًا لعظم مقدرات الصومال الاقتصادية، والتقبل الاجتماعي للدور التركي على مستوى النخبة والمواطنين خاصة فى بداية الوجود التركي بالصومال، في هذا السياق، يتضح ميل القادة الصوماليين إلى إطلاق تصريحات أكثر إيجابية بشأن تركيا مقارنةً بتصريحاتهم عن القوى الأخرى [٢].

٤- العلاقات الثقافية: القوة الناعمة التركية في الصومال.

كان التعليم عنصرًا رئيسيًا في الحملة التركية الناعمة على الصومال، حيث استضافت تركيا حوالي خمسة عشر ألف طالب صومالي بمنح دراسية في الجامعات التركية. بدأ الأمر في أغسطس ٢٠١١، حينما تلقى "رفعت ساريجا أوغلو"، رئيس اتحاد الجامعات الخاصة في تركيا، مكالمة من مكتب رئيس الوزراء أردوغان، بهدف جمع أكبر عدد ممكن من التعهدات بالمنح الدراسية للطلاب الصوماليين، وقتها كان أردوغان على وشك السفر إلى مقديشو، وأراد تقديم هدية بالغة الأهمية للشعب الصومالي من خلال هذه المنح. خلال العام التالي، وصل أكثر من ١٢٠٠ طالب صومالي إلى تركيا بمنحة دراسية كاملة. كان هذا الأمر يمثل استثمارًا تركيًا ضخمًا في العنصر

(1) Harte, Julia, Op. Cit, p.12
(2)Cannon, Brendon J.,Op. Cit, P. 96

البشري، المتمثل في الشباب الصومالي، حيث تم تخصيص ما يقرب من ٧٠ مليون دولار لهذا الغرض [١].

بالنسبة لكلا البلدين، فإن حجم برنامج المنح الدراسية كان غير مسبوق، فلم تقدم الدولة التركية من قبل هذا العدد الكبير من المنح الدراسية لدولة واحدة، مما خلق ثقة كبيرة لدى الكثير من الصوماليين في كرم الحكومة التركية، لدرجة أن الطلاب الصوماليين كتبوا مباشرة إلى رئيس الوزراء أردوغان لطلب المنح الدراسية. من هذه الرسائل رسالة من "عبد العزيز إبراهيم يوسف"، البالغ من العمر عشرون عامًا، من بوساسو، بونتلاند، وهي تتضمن نداءً للحصول على منحة دراسية وتعهدًا، حيث كتب لأردوغان قائلًا: "يحدوني الأمل وحريصًا على تسمية ابني الأول طيب أو أردوغان. وأريد أن يتعلم جيلنا القادم التاريخ الأخوي بيننا" [٢].

كان الهدف الأساسي من المنح الدراسية هو عودة الطلاب في نهاية المطاف إلى الصومال للمساعدة في قيادة دولتهم وإعادة بنائها. وفي نفس الوقت كانت هذه المنح وسيلة لتعزيز قوة تركيا الناعمة بين الصوماليين، فى إطار الاستثمار فى المستقبل، فسيكون الشباب الصومالى الذين درسوا فى تركيا يومًا، كبار المديرين التنفيذيين، والمهندسين، والدبلوماسيين المستقبليين في بلادهم، ومن خلال هذه المنح تم إشباعهم بالامتنان والإعجاب مدى الحياة بتركيا. كما كانت جهود تركيا فى بناء البنية التحتية في الصومال جزء لا يتجزأ من نجاح برنامج المنح الدراسية، فسيكون طلاب المنح الدراسية أكثر حماسًا للعودة إلى ديارهم إذا كان المجتمع الصومالي مستقرًا ومستعدًا للاستفادة من مواهبهم بعد التخرج، ومن خلالهم فيما بعد يكبر وينمو تأثير تركيا ويترسخ نفوذها المستقبلي في البلاد [٣].

(1)Harte, Julia, Op. Cit, p.12
(2)Ibid, p.13
(3)Ibid

في إطار نفس السياسة اهتمت تركيا بشكل كبير فى الإسهام فى التعليم الديني، وتأهيل الأئمة ورجال الدين. كانت المؤسسة الدينية التركية Türkiye Diyanet Foudation (TDV)، التي تعمل بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الإسلامية، ووزارة التعليم التركي، مسؤولة عن ترتيب نصف المنح الدراسية البالغ عددها ١٢٠٠ منحة للطلاب الصوماليين. وعلى عكس المنح الدراسية الأخرى، فإن منح مؤسسة الديانة (TDV) كانت مخصصة للدراسات الدينية على وجه التحديد. كان هناك جزء مخصص لدراسة علوم الشريعة في الجامعات الحكومية في التركية، بينما جزء أخر من المنح مخصص لدورات تعليم القرآن، ولمدارس إمام–خطيب الثانوية المخصصة لتخريج أئمة المستقبل، ومنحة الدراسات العليا لطلاب كلية الشريعة [١].

نشطت المؤسسات الدينية التركية فى العمل في الصومال، ومن المؤسسات التي كان لها دور كبير في الداخل الصومالى (مؤسسة أناضول)، التابعة لوزارة الشؤون الدينية التركية. كانت هذه المؤسسة تدير ثانوية الشيخ صوفى، بعد ترميمها وتحويلها إلى مدرسة لتخريج الأئمة والخطباء. كما أدارت مؤسسة أناضول أيضًا مدارس تشمل كل المراحل التعليمية من الابتدائية إلى الثانوية في الصومال، وقامت من خلال هذه المهمة بنشر اللغة والثقافة التركية. مثال ذلك، مدرسة بنادر الثانوية (سابقًا)، والتي تم تسميتها بمدرسة (كبلونوما)، وفرت المدرسة برنامج مجاني لتعليم اللغة التركية، التحق بهذا البرنامج عدد كبير من خريجي الثانويات والجامعات، ممن يحدوهم الأمل في مواصلة دراستهم في تركيا أو الحصول على وظائف فى الشركات والمؤسسات التركية العاملة فى الصومال، والتي تشترط في المتقدم إلى وظائفها إتقان اللغة التركية كشرط مسبق للدراسة أو الحصول على الوظائف. وقد بلغ عدد الصوماليين الذين تعلموا اللغة التركية خلال عامين من نشاط المدرسة، حوالي

(1)Cannon, Brendon J.,Op. Cit, P. 97

ستة آلاف صومالي عام ٢٠١٤ [١]. كما اعترفت الحكومة التركية بتسع جامعات صومالية كمؤسسات تعليمية مؤهلة باعتراف الجامعات التركية، وساعدتهم بإمدادهم بمولدات الكهرباء، وأجهزة الحاسوب [٢].

إضافة إلى ما سبق، أفتتحت تركيا معهد العلوم الصحية الذي أطلق عليه اسم (معهد أردوغان المهني العالي للعلوم الصحية). يتسع المعهد إلى ثلاثمائة طالب وطالبة، وتستمر الدراسة فيه لمدة سنتين تسبقها فترة تمهيدية تستغرق تسعة أشهر يتعلم فيها الطلبة اللغة التركية، وهذا المعهد تابع لوزارة الصحة التركية. قامت الحكومة التركية أيضًا، بإدارة المدارس التى كانت تتبع حركة فتح الله جولن في الصومال، بعد طرد الحكومة الصومالية للمؤسسة التابعة لجولن، والتى كانت تدير هذه المدارس، بناءً على طلب الحكومة التركية بعد عام ٢٠١٦[٣].

نظر الأتراك إلى المدارس على أنها بمثابة جسور بين البلدان، جسر للتعليم، وجسر للثقافة، وجسر للاقتصاد أيضًا. أكد هذا الأمر أن المدارس التابعة لحركة فتح الله جولن في جميع أنحاء القارة أدت إلى تسهيل دخول رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك إلى أجزاء من أفريقيا حيث كانت تخشى دول أخرى أن تخطو. ويشير بعض الباحثين إلى أن الشركات التابعة لجولن كانت القوة الدافعة وراء العديد من العلاقات بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء فى بداية إرساء تركيا لنفوذ لها فى القارة، وهو ما استطاع أردوغان استثماره قبل أن يتمكن من المضي قدمًا بدون مساعدات حركة جولن [٤].

---

(١) التغلغل التركي فى الصومال– المظاهر والآثار السلبية، مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، التقرير الأسبوعي، رقم ٤، مقديشيو، ٧ سبتمبر ٢٠١٧، ص٤.

(٢) آدم شيخ حسن: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

(٣) التغلغل التركي في الصومال: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

(4)Harte, Julia, Op. Cit, p.15

أشار بعض المعلقين الصوماليين إلى ريبتهم من هذا التركيز على التعليم الديني، حيث ينظر إليه البعض على أنه جهد القوة الناعمة التركية فى إطار خطة لتدريب فيلق من الأئمة ليكونوا بمثابة قوة معتدلة مؤيدة لتركيا في المساجد الصومالية. ويعتقدون أن هذا هو الدافع الرئيس لتقديم هذا العدد الكبير من منح الدراسة في تركيا إلى الصوماليين، خاصة أنه كان لدى الصومال العديد من المدارس الدينية في التي ترعاها دول مسلمة، مثل المدارس التي أسستها دول الخليج على وجه التحديد، إضافة إلى وجود التعليم الديني الصومالي، لدرجة أن أهالي أكثر المناطق تضررًا كان لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم الديني بسهولة، هذه المنافسة جعلت جهود تركيا لنشر شكل الإسلام المعتدل – من وجهة نظر مصالحها وتوجهاتها– خطوة استراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية، أكد على هذا الفهم "محمد أردا"، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جلطة سراي في إسطنبول، حيث قال:" ترى تركيا أنه إذا كانت الصومال ستكون دولة إسلامية، فمن الأفضل أن تكون دولة إسلامية وفقًا لنسختنا من الإسلام!"(١).

٥- العلاقات الأمنية والعسكرية.

يعد هذا المحور من أهم المحاور التي عملت تركيا على تعبيد الطريق له، من خلال عملها الإنساني والسياسي والاقتصادي في الصومال. تم تمرير أول تشريع يمكّن تركيا من نشر قوات بحرية لمكافحة القرصنة فى ١٠ فبراير ٢٠٠٩، ثم انضمت تركيا لاحقًا إلى CTF151 فرقة العمل متعددة الجنسيات

(١) Ibid والواقع، أن الاهتمام بالتعليم الديني سواء من جانب تركيا أم من جانب الدول الخليجية يأتي فى إطار خطة لنشر الإسلام المعتدل، لمجابهة الإندفاع نحو تبنى فكر الجماعات الجهادية المسلحة، وهو أمر لا يتناسب مع مصالح القوى الكبرى ولا حلفائها، في سياق نزع فتيل الخطر المتمثل فى تبني الشباب الصومالي وجهة نظر دينية أصولية؛ لأن المسلم الصالح من وجهة نظر هذه القوى هو المسلم غير المسيس، الذي يقبع فى المسجد ليمارس صلواته.

لمكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. منذ ذلك الحين، نشرت تركيا أسطولها البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب بشكل منتظم [١]. كما تم تمديد تفويض البحرية التركية لمكافحة القرصنة في المنطقة، الذي تم الموافقة عليه لأول مرة في عام ٢٠٠٨، لمدة عام آخر من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى في ٢٠١٧. وكان هذا التمديد التاسع للمهمة [٢].

حرص أردوغان مع بداية التواجد التركي فى الصومال على الإشارة إلى أن نجاح عمليات الإغاثة مرتبط ارتباطًا مباشرًا بإرساء الأمن. وذكر أن انسحاب العناصر المسلحة من حركة الشباب من مقديشو تطور إيجابي للأمن في المنطقة، ووصف فكرة نقل مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة بالصومال والموجودة في نيروبي إلى مقديشو بأنها خطوة إيجابية لدعم عملية إرساء الأمن، وأنه يجب اتخاذها دون تأخير. كما دعا دول الجوار إثيوبيا وكينيا لتحمل مسؤوليتهم فيما يتعلق بإعادة السلام والاستقرار في الصومال [٣].

تعددت الأسباب التي تبرر قلق تركيا، وكافة الفاعلين الدوليين فى الصومال من حركة الشباب، نظرًا لأن الحركة تملك القدرة والكفاءة لتنفيذ هجمات مسلحة خارج الصومال، بما فيها ضد السفارات الأمريكية والكيانات الغربية الأخرى. وخير دليل على ذلك، الهجوم الذي شنته الحركة سبتمبر ٢٠١٣ على مجمع ويست غيت التجاري Westgate في نيروبي، وقيامها بهجوم آخر فى أبريل ٢٠١٥ على جامعة غاريسا، في مقاطعة غاريسا، شمال

(1)Turkish Naval Forces: Dependable in Cooperation, deterrent in crises and decisive in combat, Defence Turkey, vol. 12, no. 80 (2018). Melvin, Neil, the Foreign Military Presence in the Horn of Africa Region, SIPRI Background Paper, April 2019, p.14

(2)Melvin, Neil, The Foreign Military Presence in the Horn of Africa Region, SIPRI Background Paper, April 2019, p. 14

(3)Ibid

شرق كينيا، يؤكد الهجومان على قدرة الجماعة على التخطيط لهجمات وتنفيذها في مختلف أنحاء شرق أفريقيا (١).

وبينما كانت أنقرة تطلب من رجال الأعمال الأتراك توسيع استثماراتهم في الصومال، كانت حركة الشباب تتوعد المصالح التركية في الصومال بهجمات. وبالفعل تعرض عمال شركة إنشاءات تركية بالصومال لحادث تفجير، بمدينة "أفجوي" شمال غربي العاصمة مقديشو، نفذته "حركة الشباب" الصومالية، وأسفر عن وقوع سبعة عشر جريحًا، وذلك بعد تفجير آخر أسفر عن مقتل واحد وثمانون شخصًا من بينهم مواطنون أتراك في العاصمة مقديشو (٢). كما قامت الحركة بشن هجمات على المجمعات والسفارات وغيرها من الأماكن التي يرتادها الأجانب من الدول الغربية، مما هدد مصالح هذه القوى، ومصالح تركيا الاقتصادية المتشعبة والمنتشرة في الصومال (٣).

---

(١) في ظل غياب التدخل الأمريكى المباشر، مع وجود تدخل مباشر محدود النطاق لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM ، أصبحت حركة الشباب هي الحكومة الفعلية في أقاليم رئيسية في الصومال، وقامت بتوفير خدمات حكومية في مجالات عدة، لاسيما فى مجالات التعليم والعدالة والأمن والرعاية الصحية، وشؤون الإدارة المحلية، والأشغال العامة. كما خاطب قادة الحركة الشعب الصومالي علنًا، وناقشوا ضرورة تغيير الوضع مع التطرق إلى البرنامج الإصلاحي الذي تعتمده الحركة من أجل مصلحة الشعب الصومالي. وبحلول العام ٢٠١٠، أضحت الحركة المجموعة العسكرية القوية، التي تتميز بالتنظيم الأفضل، وتحظى بالموارد المالية. وعليه، بسطت الحركة نفوذها على النطاق الأكبر من المناطق في جنوب الصومال. سيث ج. جونز، آندرو م. ليبمان، ناثيان تشاندلر: استراتيجية مكافحة الإرهاب والتمرد فى الصومال، تقييم الحملة ضد حركة الشباب، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ٢، ٣٦.

(٢) جريدة زمان: الصومال: تركيا لم تحصل على ترخيص بالتنقيب عن البترول، يناير ٢٣، ٢٠٢٠ / https://www.zamanarabic.com/2020/01/23

(٣) سيث ج. جونز، آندرو م. ليبمان، ناثيان تشاندلر: مرجع سبق ذكره، ص ٢.

كان أمام الولايات المتحدة وحلفائها لمواجهة حركة الشباب، عدة استراتيجيات: منها، التدخل غير المباشر، الذي يتضمن الاعتماد على قوات أخرى غير أمريكية، من أجل تنفيذ ضربات، أو تدريب العناصر الأمنية الصومالية التابعة للحكومة الصومالية، كالقوات التركية التي لعبت بالفعل دورًا كبيرًا في تدريب القوات الصومالية الحكومية. وهي استراتيجية تتيح للولايات المتحدة تجنب الاشتباك المباشر، تجنبًا لتأجيج الرأى العام الصومالي، واستنفار الجهود للجهاد ضد القوات الأمريكية [١]. وقد اعتمدت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية فى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبالرغم من ذلك فقد أدى التدخل الإثيوبى فى الصومال عام ٢٠٠٦ إلى موجة رفض شعبي كبيرة من الصوماليين فى الداخل والخارج [٢].

(١) في الفترة الممتدة من فبراير إلى مايو ٢٠١١، شنت بعثة الاتحاد الأفريقي فى الصومال، سلسلة من الهجمات استهدفت معاقل الحركة فى مقديشيو، وبحلول عام ٢٠١١ سيطرت البعثة على ١٣ ولاية من أصل ١٦ ولاية فى نطاق العاصمة. وخارج نطاق العاصمة مقديشو، نجحت البعثة في إجبار قوات الشباب على التراجع، بحيث أصبح نفوذها ضعيفًا على جبهات قتال عدة، وبحلول ربيع ٢٠١١، خسرت حركة الشباب أقاليم عدة لصالح ميليشيات صومالية مدعومة من دولتي كينيا وإثيوبيا. ومع بداية موسم الجفاف الشديد التاريخي في منطقة شرق إفريقيا في يوليو ٢٠١١، انسحبت حركة الشباب من مقديشو وقد ضعف نفوذها أكثر فأكثر في مناطق عدة في الجنوب. وفى ١٤ أكتوبر ٢٠١١، شنت كينيا عدوانًا جويًا وبريًا، عرف باسم عملية ليندا نشي Linda Nchi في منطقة جوبا السفلي شمال مقديشو، وقد شكل العدوان بداية مرحلة أخرى شهدت الحركة خسائر فادحة على صعيد الأرض التى كانت تحت سيطرتها، وبالتعاون مع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، والميليشيات العشائرية، اعتدت القوات الكينية على مواقع خاضعة لنفوذ الحركة فى رأس كمبوني، وكيسمايو، وبيدوا، ومناطق أخرى فى جنواب الصومال، طيلة خريف وشتاء ٢٠١١، وخلال عام ٢٠١٢. نفس المرجع، ص ص ٢٢،٢٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٥.

أدركت الولايات المتحدة من تكرار تجارب التدخل المباشر أن قرار نشر قوات أمريكية فى البلدان الإسلامية غالبًا ما يأتى بنتائج عكسية. وقد يساهم فى خلق جيل جديد من الشباب الذى يتبنى الأفكار الجهادية، ويزيد النزعة الراديكالية، مما يصعب معه حشد الدعم الشعبي ضد الحركات المسلحة، وخصوصًا فى الصومال، مما دفع الولايات المتحدة إلى تبنى استراتيجية قائمة على التدخل العسكري المحدود وفق الوضع القائم، بحيث تنفذ القوات الأجنبية الأخري المقبولة لدى الصوماليين، مهام تدريب القوات المحلية، ودعمها وتقديم الاستشارة لها، من أجل تعزيز قدرة القوات الصومالية الحكومية على مواجهة الجماعات المسلحة، ذات التوجهات غير المرغوب فيها، لتكون المواجهة فى النهاية صومالية – صومالية، من خلال طرف ثالث مقبول يقوم بمهمة تدريب وتسليح القوات الصومالية الموالية، بعيدًا عن التدخل الأمريكي المباشر، وهو جزء من الدور الذى قامت به تركيا في الصومال من خلال القاعدة العسكرية التركية بالصومال(١).

قامت تركيا فى٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ بافتتاح أكبر قاعدة عسكرية لها خارج البلاد في العاصمة الصومالية مقديشيو. تم افتتاح القاعدة بحضور قائد أركان الجيش التركي (خلوصى أكار) ورئيس الوزراء الصومالي (حسن على خيري)، ومسؤولين آخرين من الجانبين. تكلفت القاعدة ٥٠ مليون دولار، وتمتد على مساحة ٤٠٠ هكتار في العاصمة الصومالية، بالقرب من مطارها الرئيسي، وتضم ثلاثة مدارس، ومهاجع، ومستودعات أسلحة، وتستوعب ١٥٠٠ متدرب، ويعمل بها مائتين من العسكريين الأتراك (٢).

أشرف الجيش التركي من خلال القاعدة على تدريب أكثر من عشرة آلاف جندي صومالي. زودت تركيا الصومال أيضًا بالدعم التدريبي والمعدات

(١) سيث ج. جونز، آندرو م. ليبمان، ناثيان تشاندلر: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.
(2)Melvin, Neil, Op. Cit, p. 14

لإنشاء قوات بحرية، وخفر سواحل للبلاد. اعتبرت تركيا – في الخطاب الإعلامي الموجه للأطراف المعنية– أن هذه القاعدة بمثابة معسكر تدريبي وليس قاعدة عسكرية. كما وصف وزير الدفاع الصومالي (عبد الرشيد عبد الله محمد) القاعدة التركية بلفظ (المعسكر) وليس القاعدة، وقال عن دورها في تأهيل قوات صومالية قادرة على التصدي للجماعات المتمردة: "إن المعسكر – القاعدة العسكرية التركية– سيكون مجهزًا لاستضافة ما يصل إلى ١٥٠٠ جندي في وقت واحد، مما يجعله أكبر منشأة من نوعها في الدول الواقعة في شرق أفريقيا"(١).

كانت هذه القاعدة هي ثاني منشأة عسكرية تركية في الخارج، بعد إنشاء قاعدة في قطر عام ٢٠١٥. وقد أعلنت أنقرة التزامها بمساعدة قوات الأمن المحلية في المعركة ضد حركة الشباب الإسلامية المتشددة، التابعة لتنظيم القاعدة كما وصفتها (٢). كانت القاعدة تهدف إلى تدريب ١٠ آلاف جندي صومالي في الجيش والشرطة، من أجل مساعدة الحكومة للسيطرة على مزيد من المناطق، وبسط هيمنة السلطة المركزية، ومساعدة الجيش الوطني والميلشيات العشائرية على ملء الفراغ السياسي والأمني بعد انسحاب قوات حركة الشباب (٣).

إن بناء القاعدة العسكرية التركية في الصومال برغم الأزمات الداخلية والإقليمية التي واجهتها تركيا يؤكد على الاستراتيجية التركية التي تضع أفريقيا في مركز اهتمامها الاستراتيجي على المستوى الدولي، وهي أيضًا جزء من التمدد العسكري التركي في القارة بشكل عام، وعند المدخل الجنوبي للبحر

(1)Ibid

(2)O'Connor, T., 'Turkey's Military to move into Somalia after backing Qatar in Gulf Crisis', Newsweek, 8 July 2017. https://www.newsweek.com/turkey-military-move-somalia

(3)Knodell, K, The Turkish army is going to Somalia. War is Boring, (2016, January 13). Retrieved from https://warisboring. com/the-turkish-army-is-going-to-somalia-404cef31739e#. Cbgjlrhkc

الأحمر على وجه الخصوص. كما أن تركيا من خلال قاعدتها العسكرية كانت تبحث عن تأمين أسواق في القارة الأفريقية لصادراتها العسكرية، وهو ما يتماشى مع أولويات أنقرة في توسيع نطاق مبيعاتها للسلاح إلى أسواق جديدة(١).

كما يشير إنشاء هذه القاعدة في هذا البلد الذي استعصى عسكريًا على قوى كبرى، أن تركيا ربما كانت تلعب دورًا لصالح استيعاب الحركات المسلحة في الصومال، من خلال بناء قوات صومالية مؤهلة ومدربة على التصدي للجماعات التي تشكل خطرًا على مصالح المجتمع الدولي والقوى الفاعلة في هذه المنطقة الاستراتيجية، على يد قوة إسلامية مقبولة لدى المجتمع الصومالى المسلم، وهو ما اتهمتها به حركة شباب المجاهدين، بأنها العميل المسلم للغرب. والواقع، أن هذا الدور ليس جديدًا على تركيا، فقد ذكر أحمد داود أوغلو في كتابه "فى العمق الاستراتيجي"، أن الولايات المتحدة كانت تستخدم تركيا كأداة من أجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية من قبل، من خلال حلف شمال الأطلسي. من جهة أخرى، استطاعت تركيا التحرك ظل هامش واسع من الحرية، وأقامت علاقات خارج إطار حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية (٢).

لذا يمكننا القول إن تركيا عملت في الصومال بالتنسيق مع حلفائها، ولصالح مصالحها السياسية والاقتصادية أيضًا، وفق رؤيتها الوطنية لإدارة علاقاتها الخارجية، خاصة أن التحركات التركية في الصومال والقرن الأفريقي ارتبطت بالصراع الدولي على الموارد الطبيعية في كل من البحر الأحمر

(١)عبد الرحمن بخاري: التواجد التركي في الصومال بوابة لنفوذ أكبر في أفريقيا، ٢١ فبراير ٢٠١٨.
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2018/02/21/

(٢) أحمد داود أوغلو: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٣.

وشرق المتوسط. وقد أكد ذلك إعلان "أردوغان" عن قيام بلاده بالتنقيب عن النفط قبالة السواحل الصومالية بناء على طلب حكومة مقديشو [١].

كانت طموحات تركيا في أن تصبح قوة مهيمنة إقليمية، من خلال إحياء وجودها في مناطق النفوذ العثماني القديم هي جزء من أسباب اهتمامها بالصومال، أما الجزء الأكبر والأهم فهو السعي لتأمين الحصول على الطاقة، خاصة في ظل الصعوبات التي كان يواجهها الاقتصاد التركي[٢]، لذلك كانت الحكومة بحاجة ماسة إلى الوصول إلى موارد الطاقة، التي تشمل النفط البحري في الصومال، ولكن الأمر اللافت أن الحكومة الصومالية أعلنت أنها لم تمنح تركيا امتيازًا للتنقيب عن النفط في سواحل البلاد، حتى وإن كانت العلاقات مع أنقرة جيدة، مؤكدة على ضرورة اتباع القوانين السارية في البلاد[٣].

٦- تفاعل النخب والشعب الصومالي مع الوجود التركي.

كان الوجود التركي في بدايته موضع ترحيب كبير من قبل الكثيرين داخل الصومال، كونه جاء كمهمة إنقاذ إنسانية من قبل دولة مسلمة كبيرة فى محيطها الإقليمي والدولي، لدرجة أن جريدة الفاينانشيال تايمز ذكرت أن الأطفال الصوماليين حديثي الولادة إبان زيارة أردوغان للصومال عام ٢٠١١، أطلق على الذكور منهم اسم أردوغان، والإناث أطلق عليهن اسم تركيا

---

(١) حمدي عبد الرحمن: سياسات التغلغل، دوافع أردوغان لإحياء العثمانية الجديدة في أفريقيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١١ فبراير ٢٠٢٠،
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5264

(2) DW. 22/1/2020 Mules, Ineke, Turkey sets its sights on the Horn of Africa https://www.dw.com/en/turkey-sets-its-sights-on-the-horn-of-africa

(٣) جريدة زمان: الصومال: تركيا لم تحصل على ترخيص بالتنقيب عن البترول، يناير ٢٣، ٢٠٢٠.
https://www.zamanarabic.com/2020/01/23/

وإسطنبول [1]. لا شك أن تركيا في البداية كسبت مساحات كبيرة لدى الشعب الصومالي، من خلال الأعمال التي قامت بها، مثل تطهير إمدادات المياه، وإزالة القمامة من العاصمة، ورصف الشوارع، وبناء مدارس، وعيادات صحية جديدة، وإنشاء أكثر المستوطنات الدائمة فعالية في المدينة، للصوماليين النازحين بسبب الصراع الأهلي والمجاعة. وعن ذلك يقول كيليان كلاينشميت Kilian Kleinschmidt، نائب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الصومال: "هؤلاء هم النازحون الوحيدون في كل الصومال الذين لا داعي للقلق بشأن طريقة تناولهم للطعام، أو القلق من تعرضهم للاغتصاب". ويضيف أنه في غضون أشهر قليلة، أنجز الأتراك أكثر من أي دولة أو مجموعة مساعدة أخرى في واحد وعشرون عامًا الكثير جدًا [2].

كما أصبحت السفارة التركية المحطة الأولى لأي وافد جديد يسعى للحصول على المشورة بشأن الصومال، وبفضل هذه الحملة المكثفة، أصبحت تركيا محبوبة للغاية من قبل الشعب الصومالي، لدرجة أن وصف سفير الصومال في تركيا "نور شيخ حمود مرسال" تركيا بأنها: "منقذ، بعثه الله إلى الصومال".

أثبتت الصومال أنها المنصة المثالية لتركيا لاختبار مدى نجاح سياسة (التعاطف والمنح الخارجية)، بينما في نفس الوقت تحشد بهدوء مجال نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري أكبر من أي وقت مضى في هذه المنطقة الاستراتيجية. باستثمار جهود تركيا في الصومال، بذل قادة تركيا قصارى جهدهم لرسم صورة تركيا العالمية باعتبارها وسيطًا طيبًا ونزيهًا، ولكنه قوى

(1)Pitel, Laura. "Somalia reaps rewards of Ankara's investment from clearing rubbish to paving the roads, Turkey is changing the image of Mogadishu" The Financial Times. (25 May 2016). .https://www.ft.com/content/bae31b04-fa6f-11e5-8f41-df5bda8beb40

(2)Harte, Julia,Op. Cit, p.18

وفعال في الأزمات الدولية، ينطلق من عقيدة أخلاقية في تعاملاته الخارجية، وهي عقيدة (القوة الفاضلة) [١].

تميز الدعم التركي للصومال بانتظامه وثباته مع الوقت، وعندما وقع تفجير ضخم في العاصمة مقديشيو في أكتوبر ٢٠١٧ أوقع ٣٥٠ قتيل ومئات الجرحى، كانت تركيا أول من بادر بالمساعدة فأرسلت طائرات إسعاف نقلت ٣٥ حالة حرجة إلى أنقرة للعلاج، ووصل وزير الصحة التركي وطاقم جراحين إلى الصومال ومعهم عشرة أطنان من الأدوية والمواد الطبية في اليوم التالي للحادث، وأنارت المواقع الرئيسية في إسطنبول بألوان العلم الصومالي. في المقابل حفلت وسائل التواصل الاجتماعي برسائل الشكر والامتنان من الصوماليين للتحرك التركي السريع أمام الحادث المروع. وفي تصريح لوكالة رويترز قال وزير الإعلام الصومالي عبد الرحمن عمر عثمان: "لقد كسبت تركيا عقول وقلوب الصوماليين، تركيا لم تعطنا مساعدات فحسب؛ وإنما أسست بنية تحتية ومؤسسات ستبقى لنا لخمسين أو مائة سنة قادمة" [٢].

أما الوجه الآخر لعقيدة القوة الفاضلة التي تحرص تركيا على تصديرها كواجهة لتحركاتها في الصومال، فهو أن تركيا استغلت نفوذها في الصومال، واستثمرت في البشر كما في الموارد الطبيعية والثروات الصومالية، يرى المراقبون أن الصفقات التي عقدتها تركيا مع الصومال صبت في صالح الأتراك بالدرجة الأولى، وجنت منها أنقرة أموالًا طائلة، مقابل بعض النفع الذي عاد على الحكومة الصومالية المدعومة من الغرب. ولا أوضح من تصريحات المسؤولين الأتراك في أن الصومال يعد فرصة ذهبية في تحقيق

(١) في أبريل من عام ٢٠١٢، أخبر الرئيس التركي عبد الله جول جمهورًا من الضباط في الأكاديمية العسكرية في إسطنبول أن عقيدة الدفاع التركية الجديدة يجب أن تكون "القوة الفاضلة". Harte, Julia, Op. Cit, p.19.

(2)Ibid, p.19

قفزات من الأرباح الاقتصادية لتركيا بالنظر لظروفه المضطربة وقيادته العديمة الخبرة [١].

سيطر الأتراك سيطرة تامة على مطار وميناء مقديشو ووضعوا أيديهم على مداخيله ومصاريفه بشكل مباشر، بالنظر لكل هذه الأمور فإن ما حققه الأتراك من أرباح من خلال مشاريعهم في الصومال فاق أضعافًا مضاعفة ما قدموه من مساعدات إنسانية للشعب الصومالي. وعلى عكس الجانب الإنساني الذي تحرص تركيا على تصديره للواجهة كانت الشركات التركية تنتهك حقوق العمال الصوماليين، وتقوم بتسريحهم دون مراعاة لظروفهم الصعبة، حيث قامت الشركة التركية التي تسيطر على ميناء مقديشو بتسريح ٥٠٠٠ موظف من أصل ٥٣٠٠ موظف كانوا يعملون في الميناء ليوظفوا بدلًا منهم، عمال أتراك قاموا باستقدامهم من تركيا، ما أثار سخط الشارع الصومالي، وخرج الموظفون المفصولون في مظاهرات شهدتها شوارع مقديشو للتنديد بالاحتلال التركي للصومال [٢].

أطلقت حركة الشباب على الوجود التركي لفظ (الاحتلال)، واعتبرت التغلغل التركي في الصومال جاء في سياق استغلال خيرات بلادهم، خاصة بعد شروع تركيا في الاتفاق على الاستثمار في النفط. وأحدث ذلك هجوماً ابتدأ بالبيانات ثم تطور إلى الأسلحة والتفجيرات. في أكتوبر ٢٠١١، أدى انفجار في مقديشو إلى مقتل أكثر من ٧٠ صوماليًا، مستهدفًا الطلاب الذين كانوا يصطفون في طوابير لتقديم طلبات للحصول على منح دراسية تركية، وفي يوليو ٢٠١٣، انفجرت سيارة محملة بالديناميت أمام مكتب يستخدمه موظفو السفارة التركية في العاصمة الصومالية، ما أسفر عن مقتل ثلاثة

(١) ما وراء القاعدة العسكرية التركية في الصومال: تقرير خاص لوكالة شهادة الدولية المتخصصة في متابعة الشأن الصومالي وشرق أفريقيا.
https://shahadanews.com/?p=1177

(٢) نفس المرجع.

أشخاص. وقبل أيام من زيارة الرئيس أردوغان إلى مقديشو، فجّر انتحاري نفسه على أبواب الفندق الذي كان سيقيم فيه الزعيم التركي في يناير ٢٠١٥. وأصدر متحدث باسم حركة الشباب بيانًا قال فيه: "حلف الناتو يستخدم تركيا كمطرقة لتحطيم المسلمين". وبعد عامٍ واحد، قتل مسلحان من حركة الشباب مهندسًا تركيًا يعمل مع وكالة إغاثة في مقديشو [١].

كما واجه النفوذ التركي في الصومال معارضة من قبل قطاع عريض من الصوماليين، إذ رفضت المعارضة في جمهورية أرض الصومال الوساطة التركية لحل النزاع مع الحكومة الصومالية، واعتبرت أن أنقرة جزءً من المشكلة، ذلك أنها تركز جهود المساعدات في مقديشو فحسب. وكانت مجموعة الأزمات الدولية قد ذكرت في تحليل لها عن التدخل التركي في الصومال إنه "يجب التعامل معه بحذر" مشيرة إلى أنه لا يمكن لأنقرة وحدها حل أزمات عقود من انهيار الدولة الصومالية [٢].

٧- القوة الناعمة وسياسة المساعدات الإنسانية ودورها في نجاح التجربة التركية في الصومال.

اختلف النهج التركي في الصومال عن نماذج المشاركة الغربية، فمنذ بداية الانخراط التركي في الصومال، اشترك الجانب السياسي مع الجوانب التنموية والاقتصادية والدعم الإنساني، تم هذا الأمر من خلال نجاح تركيا فى حشد مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للعمل فى الصومال، على النقيض من المشاركة الغربية في الصومال التي ركزت إما على المساعدات الإنسانية، أو الحفاظ على الأمن؛ ومن حين لآخر كليهما معًا، ولكن نادرًا ما كانت

(1)Shay, Saul. "Between Ankara and Mogadishu"International Institute for Counter-Terrorism
https://www.ict.org.il/Article/2491/Between_Ankara_and_Mogadishu#gsc.tab=0

(٢) بحفنة مساعدات كيف وصلت تركيا لثروة الصومال النفطية
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1314558-

المشاركة الغربية تتم بطريقة متكاملة [١]. والواقع، أن التعاطى الغربى مع الصومال كان يدور حول مكافحة الإرهاب والقرصنة والهجرة إلى الغرب، ولا يستهدف بعث الدولة الصومالية واحترام سيادتها [٢].

استطاعت تركيا تنسيق الجهود وتوزيع الأدوار بين كل الجهات التركية العاملة فى الصومال، على مستوي وزارة الخارجية، وزارة الصحة، والدفاع، ومديرية الشؤون الدينية التركية، والهلال الأحمر التركي، والجهات المسؤولة عن ملف المنح الدراسية والجامعات، وحتى منظمات الإغاثة والمجتمع المدني غير الحكومية، التى تنسق جهودها عن طريق وكالة التعاون والتنسيق التركية، مما ساهم بشكل كبير فى فاعلية ونجاح التقدم التركي صوب الحكومة والمجتمع الصومالي [٣]. خاصة فى ظل رفض المجتمع الصومالي المسلم تدخلات الغرب ووكلائه فى المنطقة، كإثيوبيا وكينيا وأوغندا، الذين ساهموا فى زيادة تعقيد الوضع فى الصومال، وعملوا على تكريس تفكيك الصومال وتفتيته[٤].

اللافت أن التحرك التركي صوب الصومال لم يشمل وزارات أو وكلات إغاثة حكومية ومنظمات غير حكومية فقط بل شارك عدد كبير من البلديات التركية ودخلوا فى اتفاقيات خاصة مع نظرائهم في الحكومة المحلية في الصومال. خاصة بلدية اسطنبول، التى كانت الأكثر نشاطًا، من حيث تقدم المساعدة في حالات الطوارئ عن طريق إرسال الدعم وفرق المساعدة فى جهود الإغاثة من المجاعة؛ إضافة لتوفير التدريب لمسؤولي الحكومة المحلية الصومالية بشأن مسائل السياسة الحضرية؛ والانخراط في مشاريع التنمية للبنية التحتية والمياه والصرف الصحي. كما أطلقت البلديات، المؤيدة في

(1)Berg, Willem Van den & Meester, Jos, Op. Cit, p.7

(٢) السيد فليفل: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٠

(3)Cannon, Brendon J.,Op. Cit, P. 99

(٤) السيد فليفل: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٠

الغالب لحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم، حملات لمساعدة الصومال، ولا سيما بعد زيارة أردوغان للصومال، عام ٢٠١١. كان هذا تغيير مهم آخر في السياسة الخارجية التركية، يقضى بتنويع الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات تنفيذ السياسة الخارجية [١].

بالإضافة إلى ما سبق كان نهج تركيا فى الصومال قائم على أساس العلاقات الثنائية، والتعامل المباشرة مع الجهات الفاعلة في الصومال بدون وسيط، بينما الدول الغربية كانت تتخذ نهجًا متعدد الأطراف. على سبيل المثال، بينما كانت الدول الغربية تتبرع بأموال للصومال من خلال قنوات وسيطة مثل الأمم المتحدة، كانت تركيا ترسل الأموال مباشرة إلى حكومة مقديشيو. وبالتالي، كانت الأموال تصل بشكل أسرع، مع نفقات وتكاليف أقل، وامتنان أكبر [٢].

أجادت تركيا استخدام وسائل القوة الناعمة، وقدمت نموذجًا مختلفًا عما اعتاده الصوماليين من القوى الأخرى، وبالتالي كان النفوذ التركى استراحة واعدة من القالب التقليدي لإدارة السياسة الخارجية في أفريقيا من قبل القوى التقليدية مثل الصين والولايات المتحدة [٣]، لذلك حرصت تركيا على مراعاة

---

(١) كان هذا الأمر نتيجة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، وتبدلها من فاعل أساسي واحد هو (الدولة البيروقراطية الرسمية والجيش) إلى انتهاج دبلوماسية متعددة المسارات، فيها العديد من الجهات الفاعلة التى أصبحت مؤثرة وليس فقط الدولة ولكن أيضًا المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والشركات الاستثمارية، يحدث التفاعل فيما بينهم نتيجة وجود المصالح المتبادلة في مجال مشترك يتم فيه صياغة السياسة الخارجية وممارستها.

Akpinar, Pinar, Turkey's peacebuilding in Somalia: The limits of humanitarian diplomacy, Turkish Studies,vol. 14, no. 4, 2013, p. 736

(2)Berg, Willem Van den & Jos Meester , Op. Cit, p.7

(3) Camacho, P. R., Çelik, A., Sezgin, E., & Tekinbaş, M. R. (2016). Soft power : The Turkish effort in Somalia. The GLOBAL : A Journal of Policy and Strategy, 1(2), p. 71-90

الشئ الذي يستاء منه الأفارقة بشدة، وهو الاستخدام الفج والمباشر لرأسمالية السوق الحرة التي تهدف إلى تأمين أفضل اتفاقية مهما كان الثمن [١].

اختارت تركيا منذ البداية العمل فى الصومال بشكل أحادي ومنسق للغاية، في حين كان المجتمع الدولي موجود لأغراض ومصالح متقاطعة ومتنافسة، نتيجة لذلك تم إهدار الكثير من الأموال على السياسات التي تتعارض مع بعضها البعض، مما ألحق أضرارًا بالصومال على كل المستويات [٢]. وعلى عكس غيرها من القوى الأخرى، فقد سعت تركيا إلى بناء شعور بالثقة مع الصوماليين، ساعدها على ذلك نظافة يدها من الماضي الاستعماري؛ لذلك، يُنظر إلى تركيا من قبل كثيرين على أنها صانع سلام في أفريقيا، وبالنسبة للبعض هى منقذة الصومال، وهي وسيط نزيه في القرن الأفريقي. علاوة على ذلك، فإن تركيا قريبة بما يكفي من الناحية الجغرافية ليعتبرها الصوماليون قوة صديقة، وفى نفس الوقت بعيدة بحيث لا تشكل خطرًا ظاهرًا، وبهذا استطاعت تركيا اقتطاع مجال لنفوذها في الصومال [٣].

(1)Özkan, M., Turkey discovers Africa: Implications and prospects (SETA Policy Brief No. 22). Ankara: SETA Foundation for Political, Economic, and Social Research. 2008

(2)Özkan, M. Turkey's involvement in Somalia: Assessment of a state-building in progress. Ankara: SETA Foundation for Political, Economic, and Social Research, 2014, p.50.

(٣) حاول أردوغان تكريس صورة تركيا كقوّة إنسانية أخلاقية من الصومال إلى سوريا، وملاذاً مرحبًا لنازحي العالم. ووضع نفسه في موقع المدافع عن المستضعفين في العالم الإسلامي، ومدافع أخلاقي عن مجتمعاتها المحاصرة، من الصومال إلى فلسطين
Cannon, Brendon J., Op. Cit, P. 99.

خاتمة

كانت تركيا تهدف أن يكون الصومال بوابتها لإرساء نفوذ وتصدير صورة مثالية لتركيا لدى دول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد نجحت تركيا بفضل عملها في الصومال فى اكتساب سمعة طيبة في أفريقيا، باعتبارها قوة إنسانية تساهم في إعادة تأهيل كريم وفعال للبلدان المنهارة. وكلما زادت إنجازات تركيا في الصومال، زاد رأس مالها السياسي في جميع أنحاء القارة، مما أدى إلى تحسين آفاق الاستثمار والتحالفات السياسية مع بلدان أفريقية من موزمبيق إلى غامبيا. خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث تمنح الوحدة الدينية المستثمرين والمبعوثين الأتراك ميزة على نظرائهم من غير المسلمين.

إن نجاح التجربة التركية في التعلغل في الصومال يظهر قوة قوتها الناعمة. حيث أنشأت تركيا نظامًا استراتيجيًا لجني نفوذ طويل الأمد في أفريقيا، من خلال معالجة مشاكل البنية التحتية التي فشل المانحون من القوى الكبرى في حلها، والانخراط مباشرة مع الصوماليين في بلادهم، ونقل المواطنين الأتراك إلى العمل فى المشروعات التركية فى الصومال، وإرسال الشباب الصومالي إلى تركيا من أجل التعليم. من خلال هذه الاستراتيجية ساعدت تركيا على استقرار المجتمع الصومالي وتنشيط اقتصاده. في الوقت نفسه، ثبتت نفسها على أنها الحليف الأجنبي الرئيسي والشريك التجاري الأول للصومال.

كان تدخل تركيا في الصومال قبل ٢٠١١ في الغالب من خلال قنوات دولية متعدد الأطراف، وركزت في البداية على جهود الإغاثة من المجاعة من خلال توفير المساعدات الطارئة في عام ٢٠١١. ومع ذلك، فقد تطورت بسرعة إلى علاقة تركيا بالصومال إلى علاقات ثنائية مباشرة، وتوسعت في العديد من مجالات التنمية وبناء الدولة، مع التركيز بشكل خاص على الصحة والتعليم والبنية التحتية وبناء القدرات، انتهاءً بالانتشار العسكري، وبناء قاعدة

عسكرية تركية فى الصومال لخدمة المصالح الاقتصادية والأمنية التركية فى المنطقة.

يعد الانخراط في الصومال من نواحٍ عديدة اختبارًا حاسمًا لنوع الفاعل الذي تمثله تركيا وأي نوع من الإمكانات يحمل لأفريقيا والمنطقة. يشير تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن مختلف الوزارات والهيئات التركية إلى خمسة أهداف ميزت العمل التركي فى الصومال: وهي، تلبية الاحتياجات الطارئة. تقديم المساعدة التنموية، تعزيز المؤسسات وبناء القدرات، دعم العمليات السياسية. وتحسين التجارة الثنائية. مثلت هذه الأهداف محصلة عمل تركيا في الصومال. بنظرة فاحصة على نشاط تركيا في دول الصومال، وتقييم واسع الزاوية لصنع السياسة الخارجية التركية، يمكن وضع سياق للانخراط التركي في الصومال فى إطار رغبة تركيا في مد نفوذها خارج حدودها، لكنها تكشف أيضًا عن أن تركيا التي تبحث عن نفسها، في الداخل والخارج دولة أقل اهتمامًا وأقل قدرة على التأثير في نوع الأجندة العثمانية الجديدة التي يخشاها منتقدوها.